

IJA # 2824

1959-1960 High School Economics Curriculum

عن الاقتصاد - هو العلم الذي يصف محاولات الإنسان لاشباع حاجاته عن طريق استغلال
الطبيعية.

الحاجات - لما كان الإنسان مدني بطبعه ولا يستغني عن جملة يعيش بينها فهو بحاجة الى
يتعاون فيه مع غيره ليهي لنفسه أسباب الرفاه ولما كانت رغباته متعددة وعجز ذاته عن
كل ما يصبو اليه ادى ذلك الى تقسيم العمل بين الناس كل ذلك مرحمه للإنسان حاجات يريد اشباعها
وهي الدافع الاساسي لاجتهاد نفسه في العمل والانتاج .
وقد عرفت الحاجة بأنها كل رغبة تساور النفس في الحصول على الاموال الاقتصادية والانتفاع منها
سواء اتفقت تلك الرغبة مع القواعد القانونية والصحية والاخلاقية او اختلفت بعضها .
فربحت الإنسان في التدخين وفي شرب الخمر وفي تعاطي المخدرات وفي التزين بحجر ثمين تعتبر
كلها من شيل الحاجات الاقتصادية .

خصائص الحاجات وللحاجات خصائص يمكن اجمالها بما يأتي :-

١ - انها قابلة للزيادة والتمدد . ٢ - انها قابلة للتشبع . ٣ - انها يمكن احوال بعضها
محل البعض الآخر . ٤ - انها متكاملة . ٥ - انها تتأثر بالعادات والوسط الاجتماعي .
١ - قابلية التمدد والتعدد - ان الحاجة ترتبط بالرغبة وما ان الرغبات متعددة فالحاجات
متعددة ايضا ويرتبط تعدد الحاجات بالمدينة فقد ما كانت حاجات الإنسان قليلة جدا
كحاجته للتغذية والمسكن والملبس ثم اخذت هذه الحاجات تنمو تدريجيا وتنوع حتى اصبح
الإنسان انه بحاجة الى التعليم والسياحة والاتصال السريع

٢ - قابليتها للتشبع (الاشباع) - حاجات الإنسان يمكن اشباعها غير ان حد التشبع يختلف
بالتفاوت في انواعه والنسبة الى الحاجات الطبيعية والضرورية كحاجة الإنسان للطعام والشراب والنوم .
تلك كمية حدودة في وقت معين من الشيء المرغوب لاشباع حاجة الإنسان فاذا وصلت الى حد
الاشباع تحولت الى درجة الصفر فمثلا العطشان الذي شرب الماء
بعد ذلك اما حد التشبع في الحاجات المدنية والكمالية فيغير
بمرور الزمن وفي وقت معين استطعنا ان نهني لصاحب الحاجة كل ما يخطر بباله
من حاجات مدنية معينة يكون قد سد حاجته ولا يستطيع طلب شيء جديد بعد ذلك .
وهذه حاجة لا يمكن اشباعها بآية حال وهي حاجتنا الى النقود فالرغبة في الحصول على المائة
دينا الثانية لا تقل عن الرغبة في الحصول على المائة الاولى ولا يعقل ان يرفض الإنسان
ان ما عنده يكفي .

٣ - قيام الحاجات بعضها مقام الآخر (الاحلال او الاستبدال) . - ان الحاجات تتنافس
بعضها بعضا وكثيرا ما تسد حاجة اخرى اي ان الحاجة يمكن ان يحل بعضها محل البعض
الآخر اذا وجد بينها ترابط فالحاجة الى التدفئة بالخشب قد تشبع باستعمال الفحم والنفط
وحاجة الإنسان الى الأكل مثلا يمكن اشباعها بالخبز او المعكرونة ومع من الذرة والشعير اذا ارتفع سعر
الفحم وهذه الخاصية تحول دون حشمة المحتكرين .
٤ - الحاجات متكاملة - ان الحاجة لا تظهر منفردة لوحدتها وانما توجد الى جانبها حاجات تكملها
فالحاجة الى السيارة يعقبها الحاجة الى شراء الوقود اللازم لها لكي تسير وحاجة الشخص الى
حلة يلبسها تشبهه بحاجة الى حذاء وقميص .

٥ - الحاجات تتأثر بالعادات والوسط الاجتماعي . - اذا اعتاد الناس اشباع حاجاتهم على نحو
معين فانه من الصعب اقلعهم عنها فتصبح متأصلة في نفوسهم كتعود بعض الناس على التدخين
او المظلمة
وافرادها واحد يسدان في وسط اجتماعي
للتقليد الاجتماعية .

المنفعة الاقتصادية

تعريف المنفعة - المنفعة الصفة التي اذا توفرت في شيء جعلته صالحا لاشباع حاجة بصرف
النظر عن درجة اهمية الحاجة وبصرف النظر عن كون هذا الاشباع ماليا او غير منافع للقواعد
الاخلاقية والصحية
فالمخدرات والمشروبات الروحية تعتبر ناعمة لانها تشبع حاجة ولا
تعتبر ناعمة في اللغة الحاربية .

النشاط الاقتصادي

يشتمل بالنشاط الاقتصادي الجهود التي يبذلها الانسان في سبيل اشباع حاجاته عن طريق الحصول على الموارد المادية وخدمات الاشخاص .

عناصر النشاط الاقتصادي

١- انه اجتماعي - ويظهر من ان الناس متعاونين يعتمدون على بعضهم بعضا حينما يزاولون نشاطا اقتصاديا مصيفا نكسل انتاج مثلا يقتر الرضاء بين افراد بالمشروع التجاري او الصناعي يتم على جماعة من العمال واصحاب رؤوس الاموال وحتى بالنسبة للذائع او المزارع المستقل فانه مع ذلك يعتمد على غيره فهو ينتج بآلة صنعها غيره .

٢- انه فردي في مصدره لان قيمة الانسان كخصر اتدادى تنوق على صفاته الشخصية كدرجة نشاطه ومدار ذكائه .

بواعث النشاط الاقتصادي

- ١- بواعث ذاتية اساسها المصلحة الشخصية ان لولا المنفعة الخاصة لما ادم الناس على اجتهاد انفسهم .
- ٢- بواعث مجردة عن المصلحة الشخصية ومنبئة على التضحية والتعاون فيحلم وجود انسان في مجتمع منتظم يحتاج بعضهم الى البصر الاخر ويعتمد بل منهم على الاخرين فيصاوتون منتجين ومستهلكين .

الاموال

تعرينها - كافة اشياء التي تشبع حاجة انسان مباشرة او غير مباشرة ان المنفعة هي الصفة الاساسية لهذه الاشياء .

انواع الاموال

- ١- الاموال المادية غير مادية .
- ٢- الاموال المادية تشمل الاشياء النافعة التي لها وجود حسي كالار والماء والهواء والمواد الغذائية والملابس والاموال غير المادية ليس لها وجود حسي كالثروة الجسم والجمال .
- ٣- الاموال الحرة والاموال الاقتصادية =

الاموال الحرة هي التي توجد في الطبيعة بكميات غير محدودة نسبيا او ان اتساعا لا يملك السيطرة عليها ومن امثلتها الهواء والماء واشعة الشمس ويمكن ان تتحول الى اموال اقتصادية تحت ظروف خاصة فمثلا يصبح الهواء والماء بباعه اقتصادية عند تزويد التاطرات او المنازل او المخازن بكميات هواء او بالماء الدافئ او اذارد .

الاموال الاقتصادية

هي الاموال التي لا تهبها الطبيعة وانما هي محدودة الكمية بالنسبة للاستهلاك ولها قيمة تبادلية فيمكن ان يتحول موضع عند من الصود نالبيع وايجار وهي تشمل ثروة افراد المادية وغير المادية القابلة للاستبدال كالاوس والاسهم والسندات والائتات واسم التجارى .

انواع الاموال الاقتصادية

- ١- يمكن تقسيم الاموال الاقتصادية الى تسعين رئيسيين .
- ٢- اموال الاستهلاك .
- ٣- اموال الانتاج .

يتبع -

١ - اموال استهلاك - وهي تلك الاموال التي تشبع حاجة الانسان بصورة مباشرة وتستهلك اما بسرعة المواد التلافيفية او الونود او لمدة طويلة كالمساكن والمجوهرات والكتب والملابس .

٢ - اموال الانتاج - وهي تلك الاموال التي تشبع حاجة الانسان بصورة غير مباشرة وتستعمل في انتاج غيرها وهي اما ان تكون مواد اولية كالقطن والخشب والحديد او اموال الآلة او ادوات كالارز والآلات الزراعية والامتناع وبعض الاموال تستعمل كالمواد استهلاك او انتاج كالنفط يستعمل للتدفئة والادارة او الانتاج .

الخدمات وهي تولد نوعا مهما من الاموال الاقتصادية والخدمات وتشمل الخدمات التي تنتجها الاشياء غير المادية التي تخلط بصفة المنتجة والندرة والبيادلة بالصدمات الجراحية والانضمام الموسمية والدليل على هذه الخدمات بضائع اقتصادية هو امتداد الناصر لدفع الثمن مقابل الحصول عليها . واما ان تكون تيمنها اكبر من قيمة البضائع المادية فالطبيب الذي ينتج المريد من الموت والمحامي الذي ينتج موثله من المشقة والشرطي الذي يمنع وقوع السرقة كل هؤلاء ينجزون خدمات لا يمكن تياسسها باية ثروة مادية .

الصناعات الاقتصادية الاساسية

بما ان المصادر الاقتصادية ان الجهد البشري راس المال والمواد الطبيعية محدودة في كل قطر فلا بد من تنظيمها وادارتها على نحو من الانحاء بحيث يتاح الوفاء باكثر ما يمكن من الحاجات ومن الممكن التول بوجود اربع عمليات اقتصادية وهذه الصناعات هي .

- ١ - الانتاج
- ٢ - المبادلة
- ٣ - التوزيع
- ٤ - الاستهلاك

الانتاج

هو خلق المنفعة او زيادتها في الاموال لتصبح ملائمة لسد رغبات الانسان او تقديم خدمات من طائفيها ان تشبع رغبات الانسان او انتاج خلق المنفعة يكون مباشرا واذا سد الانسان حاجته بدون استخدام سلع راس المال في عملية الانتاج ومثالها عندما يمنع الشخص كوخه بيده من اغصان الاشجار ويكون الانتاج غير مباشر . اذا سد الانسان حاجته باستخدام سلع راس المال وهذا هو الصائب ومثالها تصفية عروق المهادن من التراب وتحويل جلود الحيوانات الى احذية وحقائب ففي هذه الامثلة حولنا لمادة وحوثنا فيها وجدنا ثروة جديدة بحيث تسد الحاجات الاقتصادية وقد كانت قبلا مخلوقة من المنفعة اذا تيسرت بما اصبحت عليه . اما الانتاج بمعنى زيادة المنفعة فوضفها حين يكون في المال منفعة ابتداء ولكنها تكون محدودة فالصناعة الانتاجية عند تريب المال من الاشجار الذين يحتاجونهم فهو يؤخذ من مكان يكثر فيه فنقل منفضته الى مكان يتل فيه وتزداد الحاجة اليه فالصراع ينتج ثمرا اكثر مما يحتاجه وتنتج الهند الاشياء ما يزيد عن حاجتها فاذا قلنا التبر من الصراع الى الهند ونقلنا الشاء من الهند الى الصراع فصناعة النقل هنا تزيد من منفعة الاموال ويحتمل الانتاج احد هذه المنوعات الاساسية في الاقتصاد وعوامل الانتاج اربعة .

- ١ - الارض والمواد الطبيعية
- ٢ - العمل
- ٣ - راس المال
- ٤ - التنظيم

(الادارة)

ويتناول الانتاج انواعا عديدة من النشاط الاقتصادي كالزراعة والصناعة والتجارة واستخراج المهادن والصيرفة واعمال التسيلية والاستشارات القانونية .

٢ - المبادلة

هي قبول شئين بدلا عن شئين اخرين نقل الملكية من شخص الى اخر مثلوا انتح مزارعا تمحا انه ينتقل من ملكه الى ملك التاجر كما ينتقل من ملك هذا الى ملك الطاحن والخباز والى المستهلك على شكل خبز . والمبادلة التي تجرى راسا نسي بالمقايضة وتجري المبادلة بصورة غير مباشرة ان باستعمال وسيط لتسهيل عملية المبادلة والوسيط الخالب في المبادلة في الوقت الحاضر هو النقود .

٣ - التوزيع

للتوزيع معاني ثلاثة .

١ - يعني تقسيم مجموع الدخل في المجتمع بين عوامل الانتاج فتدخل في باب التوزيع هنا على الاجور والربح والقائدة والربح ريسى هذا التوزيع بالتوزيع الوظيفي .

٢ - يعني تقسيم مجموع الدخل في المجتمع بين الافراد وبين تقسيم فوائدها ومشاركتها وهذا ما يسمى بالتوزيع الشخصي .

- يتبع -

٣- يعني نشر السلع وتفريقها بالوسائل التجارية المعتادة وهذا ما يسمى بالتوزيع المادي.

٤- الاستهلاك

هو استعمال الاموال الاقتصادية والخدمات لأشباع رغبات الإنسان رأساً ويقضي الاستهلاك الى تحطيم المنفعة او الى زوال المنفعة الاولى فيه كما لو عصرت برتقالة وشرب ماؤها .
وقد يقضي الاستهلاك الى انقاص المنافع في المال تدريجياً كما في حالة استعمال الملابس ويصح ان يستعمل الاستهلاك بمعنى الاتفاق على شراء الاموال الاستهلاكية .
ويستعمل الاستهلاك ايضاً للدلالة على استعمال المواد الأولية في الانتاج او على اندثار الآلات باستعمالها والاوّل يسمى الاستهلاك غير المنتج والثاني الاستهلاك المنتج .

عوامل الانتاج

١- الطبيعة . ٢- العمل . ٣- رأس المال . ٤- التنظيم .

١- الطبيعة

وهي أقدم العناصر وجوداً وتشمل الأرض والقوى والعوامل الطبيعية التي تحيط بهما كالحرارة والضوء والهواء والماء وما في باطنها كالمعادن وعلى سطحها حيث يسزاول الإنسان أعماله .
تأثير الطبيعة في الإنسان وعلى الانتاج : ان الطبيعة تؤثر على الانسان وعلى الانتاج فالمناخ يؤثر على الناس تأثيراً متبايناً فالحر يساعده على الفتور ويسبب قلة الحاجات من مأكّل وملبس ومسكن والمناطق القارصة البرد شحيحة في خيراتها والمناطق المعتدلة يزداد فيها نشاط سكانها وتتنوع حاجاتهم .
وللعوامل الجيولوجية أثرها على الانتاج وعلى الإنسان وخاصة التربة والتضاريس الأرضية وموقع البلد الجغرافي وكثرة المواد الأولية ووجود مساقط المياه كل ذلك يعطي نتائج مختلفة من حيث انواع المزروعات التي تنبت او الصناعات التي يمكن ان تقوم ومقدار الثروة التي يملكها البلد .

تأثير الإنسان في الطبيعة

استطاع الانسان ان يؤثر في الطبيعة تأثيراً محدوداً منذ أن وجد على سطح الأرض فقد دجنت الحيوانات وقطعت الغابات واهتدى الى المعادن وشق الانفاق واستخدم القوى الطبيعية في أغراضه الانتاجية وكان عمله هذا أثراً في تطور الانتاج وزيادة ورخص البضائع .

٢- العمل

يعتبر العامل الثاني من حيث القدم في حقل الانتاج فقد وجد الإنسان على الأرض بعد ان وجدت الأرض . ويعتبر العمل والطبيعة ذات أهمية متقاربة من حيث الانتاج . اذ لولا الجهد البشري لكانت المصادر الطبيعية قليلة الفائدة في سد حاجات الانسان ولم يكن لرأس المال وجود وكذلك العمل بمفرده لا يمكن ان ينتج شيئاً بدون الطبيعة فالعمل انه الجهد الارادي الذي يبذله الانسان لزيادة الاموال والخدمات التي تسد حاجاته .

شروط العمل :

- ١- ان يبذله الانسان فالخدمة التي تقدمها الحيوانات للانسان لا تعتبر عملاً من الناحية الاقتصادية .
- ٢- ان يكون العمل صادراً عن ارادة تعلم انها تؤدي عملاً معيناً فاعمال السخري والمساجين تعتبر عملاً اقتصادياً رغم ما فيها من اكراه .
- ٣- ان يقصد من العمل غرض اقتصادي فمجهود الهواء والذين يتسلقون الجبال بغية التسلية لا تعتبر عملاً اقتصادياً .

أقسام العمل

- (أ) اما ان تكون عضلية اذا كان المجهود الأساسي فيها عضليا كعمال الحملين او ان تكون عقلية اذا كان المجهود الأساسي فيها تفكيرا كعمال العلماء .
- (ب) اما ان تكون أعمالا موصوفة اذا تطلبت خبرة فنية في أدائها كعمال الكهرباء او ان تكون بسيطة كنقل الحجارة او الاوراق في الدوائر .
- (ج) اما ان تكون صناعية وهي خلق المنفعة وتشمل الاعمال الاستخراجية كالتمعد بين والتحويلية كصناعة الورق وصناعة النقل التي تقوم على نقل الاشخاص وتقريب الاموال الى المستهلكين .

٣- رأس المال

مجموعة الأموال التي يملكها الإنسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لانه أصبح العنصر الذي يعتمد عليه اعتمادا كبيرا .

أقسام رأس المال المنتج

- ١- رأس المال الثابت ورأس المال المتداول أما الثابت فهو الذي يستخدم في الانتاج دون ان يتغير شكله أو يستنفذ كالمباني الصناعية والاجهزة الصناعية واجهزة النقل أما المتداول فهو الذي يستعمل مرة واحدة في الانتاج ويستنفذ اما بسبب تحويله الى شيء آخر كالصوف او استهلاكه كالخبز والفرق بينهما :
 - (أ) رأس المال الثابت يحتسب في نفقات الانتاج خلال مدة طويلة ينقسم ثمنه فيها على هذه المدة اما المتداول فيحتسب ثمنه مرة واحدة في نفقات الانتاج .
 - (ب) رأس المال الثابت يستعمل غالبا في نوع واحد من انواع الانتاج هو الذي أوجد من أحله المال الثابت كمكائن الخياطة لا يمكن استعمالها في غرض من نوع آخر .
- ٢- اما المتداول فيستعمل في اغراض مختلفة فالحديد يستعمل للبناء وفي صناعة الآلات .
- ٣- رأس المال الخاص ورأس المال المقرض: الاول يملكه المشروع فردا او شركة ابتداء اما رأس المال المقرض فهو الدين الذي عقده المشروع فالأول يدخل في حساب الدائن ويدخل رأس المال المقرض في حساب المدين .
- ٤- رأس المال الأصلي ورأس المال المكتسب : والأصلي هو الذي يقدمه الشركاء عند تأسيس المشروع او عند توسيعه اما المكتسب فهو رأس المال الاحتياطي الذي كونه المشروع وهو ما اقتطع من الأرباح السنوية ويستعمل هذا ايضا في الانتاج كرأس المال الأصلي .

٤- التنظيم

لاحظنا من دراسة عوامل الانتاج السابقة ان كل عامل لا يستطيع ان ينتج شيئا بمفرده فلا بد من جمعها في يد واحدة او تحت ادارة واحدة لتسيير عملية الانتاج ومن الجائز ان يقدم شخص واحد العوامل الثلاثة : الأرض والعمل ورأس المال كالفلاح الذي يزرع أرضه بنفسه وصاحب الحرفة والتاجر الصغير - يتبع -

مجموعة الأموال التي يملكها الإنسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لانه أصبح العنصر الذي يعتمد عليه اعتمادا كبيرا .

مجموعة الأموال التي يملكها الإنسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لانه أصبح العنصر الذي يعتمد عليه اعتمادا كبيرا .

مجموعة الأموال التي يملكها الإنسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لانه أصبح العنصر الذي يعتمد عليه اعتمادا كبيرا .

مجموعة الأموال التي يملكها الإنسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لانه أصبح العنصر الذي يعتمد عليه اعتمادا كبيرا .

مجموعة الأموال التي يملكها الإنسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لانه أصبح العنصر الذي يعتمد عليه اعتمادا كبيرا .

مجموعة الأموال التي يملكها الإنسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لانه أصبح العنصر الذي يعتمد عليه اعتمادا كبيرا .

مجموعة الأموال التي يملكها الإنسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لانه أصبح العنصر الذي يعتمد عليه اعتمادا كبيرا .

ويوصف كل واحد من هؤلاء بالمنتج المستقل . وقد يحصل ان الفرد الواحد لا يجمع بين يديه هذه العوامل الثلاثة كالفلاح الذم ، يملك ارضا ولا يملك رأس المال فيقترض رأس المال برهن ارضه وكذلك الفلاح الذم ، يقدم عمله برأس ماله ولكنه لا يملك الارض فيضطر الى استئجارها وهكذا . وقد يصح كذلك ألا يكون بمقدور المنتج ان يقدم شيئا من جانبه وان يتوجه الى السوق للحصول على عناصر الانتاج وهذه الحالة تتناول غالبا المشروعات الكبيرة التي تنشأ على شكل شركة مساهمة فالمنظم هنا هو المنتج الذي يستثمر عناصر الانتاج كلها او بعضها من الخارج ويقوم بجمع عوامل الانتاج كلها وان يوفق بينها ليستخلص منها أحسن عائد ممكن . فالمنظم هو المحرك الأكبر لعوامل الانتاج ويعمل للحصول على أكبر قدر من الأسباب النقدية . وهو الذي يتحمل مخاطر الانتاج بنعكس الرأسمالي الذي يأخذ الفائدة على رأس ماله سواء ربح المشروع ام خسر هذا اذا كان المنظم شريكا اما اذا كان منظما اقتصاديا كمد يراى مشروع له أجره المتفق عليه بصرف النظر عن نجاح المشروع ويقوم المنظم المالك او الشريك بوظيفتين :

- أ) فنية : وهي تهيئة عوامل الإنتاج .
- ب) اقتصادية : ايجاد التوازن بين العرض والطلب وبين تكاليف الانتاج وسعر البيع وتشمل تكاليف الانتاج الثمن الذي يجب ان يدفعه المنظم للحصول على كل عامل من عوامل الانتاج . فلو أراد المنظم ان يدير مشروعا للحد يد فعليه ان يسجل نفقات الانتاج التالية :

- ١- بدل ايجار الارض التي يستخرج منها الحد يد .
- ٢- اجور العمال .
- ٣- الفائدة : لرأس المال الذي يجب اقتراضه واندثار الآلات .

مما تقدم يمكن تعريف التنظيم هو الجمع بين عناصر الانتاج والتوفيق بينهما لتقوم بالانتاج على أحسن ما يمكن .

النتاج القومي والدخل القومي

١- النتاج القومي : ان السلع والخدمات المتدفقة من تجميع عوامل الانتاج للمصادر الاقتصادية تكون الناتج القومي . ويحرف الناتج القومي بأنه القيمة النقدية للسلع المنتهية والقيمة النقدية للخدمات المقدمة رأسا الى الأشخاص خلال مدة معينة . والقسم الاول وهو السلع المنتهية ويشمل السلع في شكلها الاخير المهيأ للاستعمال وهي ثلاثة أصناف :

- ١) سلع استهلاكية كالمواد الغذائية والملابس والسلع . . .
- ٢) سلع انتاجية كالآلات والأجهزة والمباني الصناعية .
- ٣) السلع الحربية الخاصة بالحكومة .

والقسم الثاني وهو الخدمات التي تقدم رأسا الى المستهلكين الآخرين كالخدمات التي تقدمها الحكومة او البلدية والخدمات التي يقدمها الافراد او المشروعات الخاصة كخدمات اطباء والمهندسين والمحامين وخدمات الحلاقين . ولا يدخل في حساب الناتج القومي قيمة الخدمات التي تدخل في انتاج السلع كأجور العامل في المعمل او راتب الموظف الحكومي او الكاتب عند التاجر . . . حتى لا تحسب مرتين وتقاس قيمة الناتج القومي بالوحدات النقدية لمدة سنة عادة فيقال مثلا ان الناتج القومي للعراق هو ٢٥٠ أو ٣٠٠ مليون دينار او اكثر او اقل ويمثل هذا المجموع النتيجة الحاصلة من استخدام المصادر الاقتصادية للدولة خلال سنة وللتغيرات في مجموع الناتج القومي في سنة لاخرى تمثل عادة التغيرات في استخدام المصادر .

تقسيم الناتج القومي

يتم تقسيم الناتج القومي الى ثلاثة اقسام رئيسية هي :
 (أ) الناتج القومي الإجمالي : وهو مجموع قيمة السلع والخدمات المنتهية خلال سنة واحدة في بلد ما .
 (ب) الناتج القومي الداخلي : وهو الناتج القومي الإجمالي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .
 (ج) الناتج القومي الشخصي : وهو الناتج القومي الداخلي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .

ويتم تقسيم الناتج القومي الى اقسام اخرى هي :
 (أ) الناتج القومي الإجمالي : وهو مجموع قيمة السلع والخدمات المنتهية خلال سنة واحدة في بلد ما .
 (ب) الناتج القومي الداخلي : وهو الناتج القومي الإجمالي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .
 (ج) الناتج القومي الشخصي : وهو الناتج القومي الداخلي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .

ويتم تقسيم الناتج القومي الى اقسام اخرى هي :
 (أ) الناتج القومي الإجمالي : وهو مجموع قيمة السلع والخدمات المنتهية خلال سنة واحدة في بلد ما .
 (ب) الناتج القومي الداخلي : وهو الناتج القومي الإجمالي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .
 (ج) الناتج القومي الشخصي : وهو الناتج القومي الداخلي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .

ويتم تقسيم الناتج القومي الى اقسام اخرى هي :
 (أ) الناتج القومي الإجمالي : وهو مجموع قيمة السلع والخدمات المنتهية خلال سنة واحدة في بلد ما .
 (ب) الناتج القومي الداخلي : وهو الناتج القومي الإجمالي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .
 (ج) الناتج القومي الشخصي : وهو الناتج القومي الداخلي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .

تقسيم الناتج القومي

يتم تقسيم الناتج القومي الى ثلاثة اقسام رئيسية هي :
 (أ) الناتج القومي الإجمالي : وهو مجموع قيمة السلع والخدمات المنتهية خلال سنة واحدة في بلد ما .
 (ب) الناتج القومي الداخلي : وهو الناتج القومي الإجمالي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .
 (ج) الناتج القومي الشخصي : وهو الناتج القومي الداخلي ناقصا من قيمة السلع والخدمات المنتهية في بلد ما والتي تم تصديرها الى بلدان اخرى .

٢- الدخل القومي : الى جانب التقدير الاحصائي للنتائج القومي المكون من السلع والخدمات هناك تقدير احصائي آخر يسمى بالدخل القومي وهو يمثل النفقات النقدية الاساسية لانتاج السلع والخدمات واشكالها الاساسية هي الاجور المستخدمة لانتاج السلع والخدمات والارباح والفوائد وبدلات الايجار المكتسبة خلال العملية الانتاجية والرواتب . والدخل القومي يقاس بالنقود ايضا فيقال مثلا ان الدخل القومي للعراق ٣٠٠ مليون دينار او اقل او اكثر في السنة تبعا لحالة الاستخدام .

الدخل الحقيقي والدخل النقدي

الدخل الحقيقي: يمثل السلع والخدمات التي تولف الناتج القومي اما الدخل النقدي فيتألف من المدفوعات النقدية التي يكسبها الافراد كالايجور والرواتب وهذه المدفوعات هي التكلفة النقدية لانتاج الدخل الحقيقي .

توزيع الدخل القومي واستعماله

ما سبق تبين ان مجموع الدخل المكتسب اي الدخل القومي يمثل تكلفة العوامل التي تسهم في صنع الناتج القومي . ان الدخل القومي يقسم بين الذين شاركوا في عملية الانتاج بشكل حصص وتذهب هذه الحصص بصفة اساسية الى ثلاثة اصناف :

- (١) الذين يعملون للحصول على الاجور والرواتب اي الذين يكسبون الدخل لقاء عملهم المبدول .
- (٢) الذين تقوم حقوقهم على الدخل بسبب امتلاكهم الاموال المنقولة وغير المنقولة وتسمى مدخولات هؤلاء باسم الربح والفائدة والايجار .
- (٣) الذين يحصلون على دخلهم باستخدام عملهم وملكيتهم في وقت واحد ويمسهم منتجاتهم او خدماتهم الى المستهلكين رأسا .

ان الدخل القومي في عملية الانتاج ليس هو نفسه الذي يدفع الى الافراد ويستلمونه فعلا . فقد تكون من مكافآت العمال وغيره مشتتة على جملة استقطاعات تدفع الى الضمان الاجتماعي وما أشبهه . كما ان ارباح الشركات المساهمة قلما تدفع جميعا الى حملة الأسهم فهي تشمل على الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها وهذا ما يسمى بالارباح غير الموزعة .

" مكونات الناتج القومي "

يتكون الناتج القومي مما يأتي :

- ١- المقادير النسبية لقيمة السلع وتشمل قيمة السلع المنتهية سواء كانت لغرض الانتاج او الاستهلاك .
- ٢- الخدمات : وتؤلف جزءا مهما من الناتج القومي والقصد بها الخدمات غير الاساسية وهي تلك الخدمات التي تقدم رأسا الى الافراد وهي اما ان تكون عامة كالخدمات التي تقدمها الحكومة او خاصة كالخدمات الطبية والقانونية .
- ٣- الجهود سواء كانت عضلية ام عقلية كلما تضافرت الجهود وزاد التعاون كلما زاد الناتج القومي وبالعكس .
- ٤- الزمن وهي المدة اللازمة لتكوين الناتج القومي وتشمل المدة اللازمة للانتاج والتي تمتد من بدء انتاج السلعة حتى الانتهاء من انتاجها فتصبح صالحة للاستعمال فكلما طال الزمن المخصص للانتاج كان الناتج القومي قليلا والعكس صحيح وقصر المدة يعتمد على المهارة واستعمال الآلات الحديثة في الانتاج .

وخاصة القول يتكون الناتج القومي لاي بلد من السلع زائدا خدمات الافراد والحكومة
زائدا جهود العمال والمفكرين زائد الزمن الذي يستغرقه الانتاج .

مكونات الدخل القومي : يتكون الدخل القومي من :

- ١ - الربح .
- ٢ - الاجور .
- ٣ - الفائدة .
- ٤ - الربح .

القيمة : هي مقدار المال الذي يمكن الحصول عليه بدلا عن مال آخر او عن خدمات :
فلو أمكن الحصول بمشقال من الذهب على اربعمين مشقال من الفضة لكانت قيمة الذهب
بمقادير الفضة هي بنسبة ٤٠ : ١ . وبما ان النقود هي الوسيط الملائم في المبادلة
فقيمة الشيء يعبر عنها بقدر من النقود . وتعبير القيمة على هذا الأساس يختلف
عن السعر في الاقتصاد .

هناك عدة نظريات في تفسير القيمة ولكن ما من نظرية يمكن اعتبارها حاسمة ويمكننا
الآن بحث تفسير القيمة في نظريتين :

- ١ - النظريات التي تفسر القيمة بالمنفعة : قيمة المنفعة عبارة عن درجة منفعة الشيء في وقت
معين بالنسبة للشخص الذي يمتلك ذلك الشيء . وعلى هذا الأساس تزداد قيمة
الشيء كلما زادت قدرته على سد حاجات الانسان . واصحاب هذه النظرية يقولون
ان القيمة هنا تتأثر بعاملين :

(١) الندرة . (٢) الانتظار .

فلو توفرت الأشياء وزادت عن حاجة الانسان لكانت منفعتها زهيدة كالماء في النهر
بينما تزداد منفعة قدح واحد في الصحراء الى حد تدفع الشخص العطشان الى دفع
ما يملك ثمنا لحياته .

تختلف قيمة منفعة الشيء الذي يشبع حاجة حاضرة عن قيمة منفعة نفس الشيء الذي
يشبع حاجة مستقبلية . فالشخص يقبل ان يدفع كمية من النقود للحصول على معطف
يلبسه في بداية موسم الشتاء اكثر مما يدفعه عن المعطف نفسه في اواسط موسم
الشتاء او نهايته .

- ٢ - تفسير القيمة بالعمل : اي ان قيمة الشيء تحدده بالعمل الذي بذل في انتاجه
لشخص متوسط المهارة في كل فرع من فروع الصناعة في الظروف العادية للانتاج : فكلما
بذل العامل جهودا اكثر في انتاجه السلعة كانت قيمتها مرتفعة .

الربح : هو الميزة الفرقية بين ارض واخرى ومشروع وآخر ويتحدد الربح اما بالفلاحة
او النقيود . فاذا كانت لدينا قطعتان من الارض مختلفتان في الخصوبة
وزرعناهما حنطة وصرنا عليهما مقدارا متساويا من العمل ورأس المال وانتجت
الاولى طنين والثانية طن ونصف فان ربح الارض الاولى بالنسبة للثانية هو نصف
طن بالفلاحة واذا كان ثمن النصف طن عشرين دينارا كان هذا المبلغ هو ربح
الارض مقدرًا بالنقود .

العوامل التي تؤثر بالربح

- (١) خصوبة الارض : فالارض الخصبة يدفع عنها الانسان ربحا اعلى مما يدفعه عن الارض
الاقل خصوبة لانها تعوضه بوفرة غلتها وبالعكس .
- (٢) الموقع : اما ربح الموقع فيرجع الى اتساع العمران والى قرب الارض من المستهلكين
فاذا تساوت الاراضي من حيث الخصبة فان الانسان يفضل الارض القريبة من الاسواق
لان اجور النقل تعتبر جزءا من تكاليف الانتاج وبالتالي فانه يدفع ربحا لصاحب
الارض بالنسبة للارض البعيدة .
- (٣) كثافة السكان : فكلما ازداد عدد السكان ارتفع مقدار الربح بصورة عامة والعكس صحيح
فسهول الصين يزداد ربحها بالنسبة لسهول الريفين .
- (٤) ارتفاع مستوى المعيشة : ان ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يؤدي الى استغلال الارض
الى ابعد الحدود لكي تسد حاجات الناس الزراعية والعكس صحيح .

شبه الريح : وهو عائد رؤوس الاموال والمدخولات لفترة قصيرة من الزمن ويمكن الحصول عليه من موارد اخرى غير الزراعة :

- (١) الارض في المدن فان الريح يظهر بوضوح فيها اذا زاد الطلب على العرض .
- (٢) في الصناعة الاستخراجية فان المناجم وابار البترول الفنية بالمواد الخام والسهلة التمديد والقريبة من الاسواق يكون ريعها اكثر من غيرها التي تكون بعيدة عن مراكز الاستهلاك .
- (٣) في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري ، ويرجع ذلك الى حسن المعاملة .

الأجر

الأجر : هو الدخل الذي يحصل عليه العامل لقاء عمله الذي يقدمه لصاحب المشروع ويتكون عادة من مقدار من النقود وقد يكون الاجر كله او بعضه عينا ولا يغير مقدار الاجر من صفة العامل فقد يبلغ الوفاء الدنانير شهريا وقد يكون بضعة دنانير .

طرق تحديد الأجر :

١- الاجور حسب الزمن : وموجب هذه الطريقة تحديد أجره العامل بحسب الزمن الذي يستغرقه في العمل فيعطى للعامل أجرته حسب الساعة او اليوم او الاسبوع او الشهر او السنة وتتبع هذه الطريقة في الاعمال التي لا يمكن تقسيمها الى اجزاء بحيث يعتبر كل جزء منها عملا قائما بذاته كالاعمال الآلية وغيرها . وتتميز هذه الطريقة بأنها لا تؤدي الى ارباق العامل كما وانها لا توجد تفاوتات بين العمال فيما يكسبون وعلى هذا الاساس فان نقابات العمال تفضل هذا النوع من طرق تحديد الأجر . وهذه الطريقة صالحة بالنسبة للعامل ولكنها مضره بالنسبة لرب العمل وذلك لأن العامل ليست له مصلحة شخصية في العمل فيقدم اقل مجهود ممكن وفي هذه الحالة يقوم رب العمل بمراقبة العمال بدون انقطاع كي لا يتوقفون عن العمل او يتباطؤون وهذا يكلف رب العمل عناية المراقبة الشديدة .

٢- الاجر حسب القطعة : تقدر أجره العامل حسب هذه الطريقة بمقدار العمل الذي ينجزه العامل بصرف النظر عن الزمن الذي يستغرقه في عمله وتتبع هذه الطريقة في الحالات التي يجوز جعل العمل فيها اجزاء كل جزء قائم بذاته ومساو للآخر حتى يسهم في تحديد اجرة كل جزء او قطعة منه .

مزاياها : تمتاز هذه الطريقة بما يأتي :

- (١) انها ليست مبنية على مجرد الزمن بل على مقدار الانتاج الذي ينتجه العامل .
- (٢) انها تفيد رب العمل لانها تقلل من رقابته على العمل ومن النفقات ايضا .
- (٣) انها تفيد العامل ايضا لان العامل المجد يمكنه ان يربح اكثر من اجرتة اليودية بالنسبة للعامل الكسول .

عيوبها : يعاب على هذه الطريقة لانها :

- (١) تؤدي الى عدم تحقيق فكرة المساواة بين العمال فالعمال الاقوياء يحصلون على اجرة اكثر من العمال الضعفاء .
- (٢) انها تؤدي الى القضاء على جودة البضاعة بسبب السرعة في انجاز العمل .
- (٣) انها تعمل على كساد سوق العامل لان صاحب العمل يلجأ بواسطتها الى استخدام عدد قليل من العمال المجدين ويبقى عدد كبير من العمال عاطلين .

٣- الاجر المدرج او الأضافي (العلاوات) :-

لقد نشأت هذه الطريقة حديثا بغية التخلص من عيوب طريقتي الاجر الزمني والاجر حسب القطعة وتتلخص هذه الطريقة بأنها تحدد اجرة العامل الأصلية اما حسب الزمن او حسب القطعة مع تحديد وقت نموذجي كي يقوم العامل خلاله بانجاز ذلك العمل . واذا تمكن العامل من انجاز العمل قبل هذا الوقت تمنح له علاوة لا تزيد عن ٦٠% من اجرة الأصلية .

مزاياها :- تمتاز هذه الطريقة بما يأتي :

- ١) امكان حصول العمال على أجورهم الزمنية بالكامل في جميع الأحوال مما يشجعهم على قبولها .
- ٢) اشتراك صاحب العمل في الوقت المقتصد .
- ٣) كيانها بسيطة في حسابها عادلة في أساسها .

ويجاب على هذه الطريقة بأن العامل بموجبها لا يحصل على مكافأته كاملة عن كل ما يقتصده من وقت فكان الواجب على رب العمل الا يجعل النسبة في زيادة الاجر تقف الى حد ٦٠% من الاجر الأصلي حتى يكافئ العامل .

٤- الأجر الجملي: وموجب هذه الطريقة يتفق صاحب العمل مع عدد من العمال للقيام بعمل معين وبأجر معين يوزع بينهم حسب الاتفاق وتتماز هذه الطريقة بأنها تحقق للعامل الاستقلال في اداء العمل ولصاحب العمل حصوله على النتيجة المتفق عليها دون تدخل لورقابة .

العوامل التي تؤثر على مستوى الأجر

يتأثر مقدار الاجر بعوامل :

- ١- المنافسة بين طالبي العمل وعارضي العمل : ان اشتداد المنافسة بين اصحاب الاعمال للحصول على العمال يؤدي الى زيادة الاجور كما ان المنافسة بين العمال للحصول على العمل تؤدي الى انخفاض الأجر .
- ٢- قابلية العمال على الانتظار اذا لم يحصلوا على الاجر الذي يطلبونه فيؤدي ذلك الى رفع الأجر وبالعكس فان عدم قابلية العمال على الانتظار يؤدي الى انخفاض الأجر .
- ٣- ان تدخل الحكومة في تحديد حد أدنى للأجر يؤدي على عدم خفض الاجر دون ذلك الحد ، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان قيام الحكومة بدفع اجور مرتفعة لعمالها تشجع أصحاب الاعمال الى رفع اجور العمال الذين يعملون لحسابهم .

أسباب اختلاف الأجر

ان للاختلاف بين اجور الافراد اسبابا ترجع اما الى الافراد او الى الاعمال واهم الاسباب هي :

- ١) العمال المهرة المتمرنون يتقاضون اجورا اكثر من العمال العاديين .
- ٢) ان الاعمال الدقيقة كالمال الرسم والنحت والاعمال الفنية كالموسيقى تكون أجورها مرتفعة .
- ٣) الاعمال المرغوب فيها لاي سبب قليلة الاجر لزيادة الاقبال عليها فبعضها مريحة وبعضها يتمتع صاحبها بنفوذ
- ٤) العمل المستمر المضمون يخفض الأجر ويكون هذا الانخفاض ضمن الدوام والاستقرار . اما الاعمال المتقطعة فتكون أجورها مرتفعة ليعوض صاحبها بأيام العمل عن أيام البطالة كالاعمال الموسمية وكأعمال الصبغة والنجارة والحدادة .

- (٥) لحسن السمعة والاستقامة اثر في الاجور ان تزيد فيها لان الانسان يفضل التعامل مع الذين تتوفر فيهم هذه الصفات وهذا يسبب ارتفاع اجورهم لقاء الضمان والراحة اللتين يحصل عليهما الفرد من التعامل مع هذا الطراز من الناس .
- (٦) تختلف اجور الرجال عن اجور النساء ويرجع ذلك الى عوامل بعضها تقليدية وبعضها قلة مقاومتهن للتعب وبطئهن لذلك لا يعهد اليهن الا الاعمال التي تحتاج السر صبر وعناية وكذلك الاعمال البسيطة كالكتابة او البيع .
- (٧) اختلاف المكان : قد يكون مستوي الاجور العام في قطر ما اكثر من قطر آخر او اجور العمل الواحد يختلف باختلاف البلاد ونظرا لصعوبة انتقال العمال من دولة الى اخرى فان الاجور تبقى مختلفة .
- (٨) تفاوت اجور العمال باختلاف الزمان ففي وقت الرخاء يزداد الطلب على العمال فتزداد الاجور وفي اوقات الازمات يقل الطلب على البضاعة وعلى العمال وتنخفض الاجور .
- (٩) الاعمال المحاطة بالخطار كالعمل في المناجم وفي اطفاء الحريق تعطى لها اجورا مرتفعة بعكس الاعمال البعيدة عن المخاطر .

الاجور النقدي والاجر الحقيقي

الاجر النقدي : مقدار النقود التي يحصل عليها العامل لقاء عمله . وهو الاجر الذي يعني به رب العمل ويدخل في نفقات الانتاج كالأجور .

الاجر الحقيقي : مقدار الاموال (السلع المنتهية) والخدمات العامة والخاصة التي يستطيع العامل الحصول عليها بأجره النقدي فهو اذا يمثل مستوى معيشة العامل ومستوى اشباعه للحاجات وهذا الاجر هو المهم بالنسبة للعامل ان قد يكون اجره النقدي مرتفعا ومع ذلك يكون الاجر الحقيقي منخفضا اذا كانت قوة النقود الشرائية ضئيلة وقد يكون الاجر الاسمي ضئيلا ومع ذلك يستطيع العامل ان يشتري بواسطته اموالا وخدمات كثيرة .

فائض القيمة : يرى الاشتراكيون ان العمال لا يتقاضون اجور قوة عملهم (التي يشتريها رب العمل) الا بمقدار ما يلزم لقضاء حاجاتهم الضرورية وحاجات أسرهم . كما يقولون ان اثمان السلع الناتجة لا تحدد بعد ساعات العمل المتوسط اللازم لانتاجها وانما بمقدار ما يقوم به العمال من ساعات العمل فعلا فاذا كان واضحا ان العامل لا يتقاضى اجرا الا بما يوازي عدد ساعات العمل الذي تبذل في انتاج المواد الغذائية والضرورية له ولاسرتة وكان هذا العدد لا يتجاوز الستة ساعات مثلا فان رب العمل لا يرضى بهذا القدر بل يكلف العمال القيام بعملهم مدة ثمان ساعات مثلا وعليه ان يبيع رب العمل بضائعه بثمن اكثر مما يتقاضاه العامل ويترتب عليه وجود ما يسمى بفائض القيمة وهذا الفائض يستولي عليه رب العمل .

فائض القيمة اذا هو مدي استغلال رب العمل للعامل : ويترتب على ذلك ان العمال ينتجون ولكنهم لا يستطيعون ان يستهلكوا ما ينتجوا نظرا لضعف قوتهم الشرائية بسبب ضالة الاجور وبأخذ صاحب العمل الفرق فيزداد ربحه ويكثر انتاجه فتنشأ عن ذلك ظاهرة مزدوجة قوامها الافراط في الانتاج من ناحية وقلة الاستهلاك من ناحية اخرى وتحدث أزمة يعبر عنها بظاهرة قلة الاستهلاك .

" البطالة "

تعرف البطالة بأنها عدم توفر العمل لشخص رغب فيه وقادر عليه ويكون متفقا مع استعداداته ومن ثم فلا تدخل البطالة بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة أو الزهد في العمل في هذا التعريف .

أسباب البطالة :

- ١ - اختلال التوازن الاقتصادي بسبب زيادة العرض على الطلب فيترتب عليه انغلاق بعض المصانع وتقليل الانتاج في بعضهما مما يسبب الاستغناء عن بعض العمال فيطالتهم ونتيجة لهذا الاختلال تحدث الازمات الاقتصادية بصورة دورية بين فترة وأخرى .
- ٢ - كثرة استعمال الآلات الميكانيكية وتنظيم الانتاج تنظيمًا من شأنه ان يقلل استخدام العامل .

نتائج البطالة :

- (١) تلحق ضررًا بالفرد لأن العاطل لا يستطيع ان يشبع حاجاته هو وعائلته لعدم امتلاكه وسائل ذلك .
- (٢) تلحق ضررًا بالمجتمع لانها تؤدي الى التبرم والاضطراب الاجتماعي .
- (٣) تحمل المجتمع اعباءً مالية لضرورة مساعدة العاطلين وكذلك تتحمل الحكومة جزءًا كبيرًا من هذه الأعباء .

معالجة البطالة :

- ١ - معالجة الازمات الاقتصادية عن طريق تنظيم الحياة الاقتصادية .
- ٢ - قيام الحكومات والنقابات والسلطات البلدية بمنح العاطلين بعض الاعانات المالية .
- ٣ - تهيئة فرص العمل عن طريق قيام السلطات العامة بأعمال عامة كالنشاء والترع والجسور كما تقوم بإنشاء مكاتب للتخديم يجد فيها طالبوا العمل وعارضوه العمل واتباع نظام البطالة الجزئية وموجبه لا يستغني رب العمل عن العمال الزائدين وانما يقلل من ساعات العمل ويقلل من الأجر بنسبة قلة ساعات العمل ويشغل أكبر عدد ممكن من العمال .

الضمان الاجتماعي في العراق

طبق الضمان الاجتماعي في العراق بموجب قانون الضمان وقد أصبح بمقدور العمال الذين يبلغ عدد عم الثلاثين فما فوق الحق في الحصول على اعانات في حالات متعددة كالبطالة والمرض والعجز والولادة والوفاة

نطاق الضمان الاجتماعي :

يشمل الضمان الاجتماعي الحالي العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصناعية التي يبلغ عدد المستخدمين فيها اكثر من ثلاثين كما أسلفنا بصرف النظر عن المنطقة او المحل الذي يوجد فيه ذلك الصنف من المؤسسات ويشمل كذلك المأجورين لدى الحكومة في الدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية مهما كان عدد المستخدمين منها كما يشمل العمال في صناعة النفط وما يتفرع منها او يقوم بسببها .

تكاليف الضمان الاجتماعي : تتألف تكاليف الضمان الاجتماعي من نفقات الادارة التي تتحملها
الخزينة العامة ونفقات الاعانات الاجتماعية التي تدفع من الاعتمادات المتجمعة لحساب كل
شخص منضم ويتألف الاعتماد الواحد من ٤٠ فلسا تساهم في دفعها ثلاث جهات .

١- رب العمل ويدفع ١٥ فلسا عن كل يوم عمل لشخص منضم .

٢- الشخص المنضم ١٠ فلوس عن كل يوم من ايام عمله

٣- الخزينة العامة ١٥ فلس يضاف الى المبلغين .

ويدفع رب العمل نصيبه ونصيب المنضم ويطلق على النصيبين اسم الاشتراك . والضمان

الاجتماعي في العراق يرتكز على ثلاثة اسس هي :

١ = التوفير الاجباري للعامل

٢ - زيادة الاجر من جانب رب العمل

٣ - اعادة توزيع الدخل القومي من جانب الدولة

وقد اجهز قانون العمل والضمان الاجتماعي استثمار المبالغ التي تزيد عن سد الطالبات

الجارية في شراء الاسهم المالية والسندات التي تحدد انواعها بموجب نظام خاص

او بوضعها في الودائع الثابتة في البنوك .

تكاليف الضمان الاجتماعي

تكاليف الضمان الاجتماعي تتألف من نفقات الادارة التي تتحملها الخزينة العامة ونفقات الاعانات الاجتماعية التي تدفع من الاعتمادات المتجمعة لحساب كل شخص منضم ويتألف الاعتماد الواحد من ٤٠ فلسا تساهم في دفعها ثلاث جهات .

١- رب العمل ويدفع ١٥ فلسا عن كل يوم عمل لشخص منضم .
٢- الشخص المنضم ١٠ فلوس عن كل يوم من ايام عمله
٣- الخزينة العامة ١٥ فلس يضاف الى المبلغين .

ويدفع رب العمل نصيبه ونصيب المنضم ويطلق على النصيبين اسم الاشتراك . والضمان الاجتماعي في العراق يرتكز على ثلاثة اسس هي :

١ = التوفير الاجباري للعامل
٢ - زيادة الاجر من جانب رب العمل
٣ - اعادة توزيع الدخل القومي من جانب الدولة

وقد اجهز قانون العمل والضمان الاجتماعي استثمار المبالغ التي تزيد عن سد الطالبات الجارية في شراء الاسهم المالية والسندات التي تحدد انواعها بموجب نظام خاص او بوضعها في الودائع الثابتة في البنوك .

تكاليف الضمان الاجتماعي

تكاليف الضمان الاجتماعي تتألف من نفقات الادارة التي تتحملها الخزينة العامة ونفقات الاعانات الاجتماعية التي تدفع من الاعتمادات المتجمعة لحساب كل شخص منضم ويتألف الاعتماد الواحد من ٤٠ فلسا تساهم في دفعها ثلاث جهات .

١- رب العمل ويدفع ١٥ فلسا عن كل يوم عمل لشخص منضم .
٢- الشخص المنضم ١٠ فلوس عن كل يوم من ايام عمله
٣- الخزينة العامة ١٥ فلس يضاف الى المبلغين .

الفائدة والنظريات الخاصة بتحديد الفائدة

الفائدة - نسبة مئوية تقدر على اساس المدة وتدفع لقاء الانتفاع بالنقود المقرضة فيقال ان سعر الفائدة ٣/٠ او ٥/٠

تحديد سعر الفائدة - يتحدد سعر الفائدة بالتوازن بين العرض والطلب اما عرض رؤوس الاموال فيتوقف على مقدار الادخار اما طلب رؤوس الاموال فيتوقف على مقدار نشاط الحركة الانتاجية او حاجة الافراد الي ما يستهلكونه او على حاجة الحكومات الى النقود او على مزيج من هذه العوامل .

والطلب على رؤوس الاموال اذا كثر وتنافس المقرضون فان سعر الفائدة يرتفع وبالعكس اذا قل التهاافت على الاقتراض بحيث كان الطلب قليلا بالقياس الى النقود المعروضة انخفض سعر الفائدة وفي كل هذه الحالات يتحدد سعر الفائدة من ناحية المقرض بقوة انتاج الوحدات الحديدية من الاموال المقرضة ويرجع سبب ذلك الى قانون تناقص الغلة فلو فرضنا ان مزارع اقترض ١٠٠ دينار واستعملها في الانتاج فانه قد يربح ٥٠ ديناراً واذا اقترض المائسة الثانية قد لا يربح اكثر من ٣٠ ديناراً وهكذا يقل الربح بالنسبة لكل مائة جديدة حتى يتساوى الربح الصافي للمائة الاخيرة مع فائدتها وهذا الربح الاخير هو الذي يحدد سعر الفائدة بالنسبة له فيتوقف عن الاقتراض لسعر الفائدة اثره على مقدار الطلب على رأس المال فاذا كان سعر الفائدة مرتفعاً قل الطلب واذا قل سعر الفائدة زاد الطلب كما مبين في المثال التالي .

سعر الفائدة	الاموال المعروضة (بالملايين)	الطلب (بالملايين)
١	١٠٠	يتوازن العرض مع الطلب ويتحدد
٢	١٢٠	هنا سعر الفائدة واشبع رغبة
٣	١٥٠	اكبر عدد ممكن من المقرضين
والمقرضين		
٤	١٧٠	١٢٠
٥	٢٠٠	١٠٠

واذا تحدد سعر الفائدة في وقت ومكان معين فمعنى ذلك انه السعر الذي حدث من توازن رؤوس الاموال المعروضة والمطلوبة وانه يشبع حاجة اكبر عدد ممكن من المقرضين والمقرضين فنلاحظ انه في المثال السابق ان سعر الفائدة ب ٣/٠ حيث تساوت الاموال المعروضة والمطلوبة .

اسباب اختلاف سعر الفائدة

١- نوع الاستغلال وموقف المقرض فكلما قل ثراء المدين مهما كان فرداً او شركة او حكومة وكان في ضماناته وذمته نقص زادت المخاطر التي يتعرض لها الدائن فيطالب لقساء ذلك زيادة في سعر الفائدة وبالعكس فان سعر الفائدة يكون منخفضاً اذا قل الخطر وكثرت الضمانات

- ٢- كمية رؤوس الاموال المعروضة فكلما زادت رؤوس الاموال المعروضة في السوق بالنسبة للطلب كلما انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح .
- ٣- اختلاف المكان : ان سعر الفائدة يختلف بين البلاد لان هناك عوائق تحول دون سهولة انتقال رؤوس الاموال ولهذا السبب تبقى اسعار الفائدة بين دول واخرى .
- ٤- اختلاف الزمان : ان سعر الفائدة في تناقص مستمر نارا لتسهيل الادخار وازدياد الثروة العامة وازدياد الارباح . وتؤدي الحروب والاستعداد لها الى زيادة الفائدة لكثرة الطلب عليها لزيادة المخاطر التي تتعرض لها .

تدخل الدولة في تحديد سعر الفائدة

ان المرابين كثيرا ما يخالون في اخذ الفوائد على اموالهم خاصة من ذوى الدخل القليلة لذا كثيرا ما تتدخل في حماية المقترضين من براثن المرابين فتتبع حدا اعلى لسعر الفائدة لا يحق للدائن تجاوزه وقد حدد القانون العراقي الحد الاعلى في الظروف الاعتيادية ٧/٠٠ وفي ظروف الحرب ٩/٠٠ ولكن كثيرا ما يعتمد المرابون الى التحايل على القانون فيفرضون فائدة فاحشة ويخضونها مقدما من المال المقترض لكن المدين يستطيع ان يكشف امرهم بالطرق القانونية بما لديه من اثبات .

الارباح

الربح : و الفرق بين ثمن البيع ونفقات الانتاج والقصد بنفقات الانتاج اثمان المواد المستعملة في الانتاج بما في ذلك الالات واجور العمال او المديرين واجرة الارض وفائدة راس المال وما يتبقى بعد ذلك يعتبر ربحا وهو من حق (المُنظَم) . وللربح الصفة الاحتمالية ولا يوجد الا اذا زادت موارد المشروع على نفقاته وبذلك يختلف الربح عن الاجر والفائدة لانهما محققا الوجود . واذ كانت الفائدة والاجر ثابتين فان الربح لا يثبت على حال فقد يبلغ احيانا ارقاما كبيرة وقد ينعدم في بعض الاحيان .

اختلاف الربح واسبابه : الارباح تتغير من وقت لآخر ومن صناعة لاخرى وقد تتغير في الصناعة الواحدة فالارباح تتغير من وقت لآخر تبعا لتغيرات الاثمان وهذه تتيح الطلب على البضاعة فكلما ازداد الطلب ازدادت الاسعار وتترتب على ذلك زيادة الارباح .

وقد تتغير الارباح في فروع الانتاج فقد تكون البضاعة اوفر ربحا من الزراعة وقد تكون صناعة الاقمشة مثلا اكثر ربحا من صناعة الورق ويرجع ذلك الى التغيرات في الطلب . وتختلف ارباح المشروعات المختلفة في الصناعة الواحدة ويرجع ذلك الى سببين :

- ١- قدرة مدير المشروع وكفاءة وكفاءته في تنظيم الانتاج وتنظيم البيع .
- ٢- اختلاف نفقات الانتاج التي تتحملها المشروعات المختلفة فدقة تنظيم العمل وكثرة استعمال الالات الحديثة والقرب من مصادر المواد الاولية يؤدي الى اختلاف المشروعات في نفقاتها وارباحها .

[Faint, mostly illegible handwritten text on the reverse side of the page, likely bleed-through from the other side of the paper.]

قانون الغلة المتناقمة في الزراعة

يقصد بهذا القانون ان زيادة وحدات اضافية من العمل ورأس المال بنسبة معينة تقابلها زيادة بنسبة اقل اذا ظلت الاشياء الاخرى على حالها ولم تحدث تحسينات في طرق الزراعة

١- انطباق القانون على قطعة ارض معينة : اذا قام المنتج باستغلال قطعة ارض بكر فانفق فيها من وحدات العمل ورأس المال فان الناتج يكون اكثر مما انفقه فاذا استمر في الاستغلال وزاد من التكاليف اخذ الناتج يتزايد تدريجيا حتى يصل الى ذروته او الى ما يسمى بالنسبة العليا للانتاج الزراعي واذا استمر بعد هذا الحد في زيادة وحدات العمل ورأس المال اخذت الغلة في الزيادة بنسبة اقل من زيادة الوحدات الاضافية وهكذا تستمر الغلة في التناقص حتى تتعادل مع نسبة زيادة وحدات العمل ورأس المال وتسمى الوحدات الاضافية من الغلة ورأس المال التي تساوي قيمتها مقدار زيادة الناتج (بالوحدات الحدية) كما يسمى الناتج (بالناتج الحدى) او الغلة الحدية فاذا استمر المزارع بالانفاق بعد ذلك فان الناتج لا يعادل في قيمته قيمة ما انفق على الارض من وحدات العمل ورأس المال . فمن مصلحته ان يحصل على ارض اخرى لكي يستغلها وينفق فيها وحدات جديدة من العمل ورأس المال . ولزيادة الايناج نذكر مثلا عمليا بالارقام .

راس المال والعمل	الناتج	الربح
الحديية ٢٠	٦٠	٤٠
١٠ الوحدة الاضافية ٢٠		
٣٠ =	١٢٠	٦٠ النسبة العليا للانتاج الزراعي
٤٠	١٤٥ الناتج الحدى (الغلة الحدية)	٢٥

فلو فرضنا ان مزارع انفق على ارض جديدة ٢٠ وحدة من رأس المال والعمل فانتجت ٦٠ وحدة تترتب على ذلك زيادة ٤٠ وحدة واذا ازدنا من الوحدات فاصبحت ٣٠ فمن المحتمل ان يصل الناتج الى ١٢٠ وحدة اى ان زيادة ١٠ وحدات تترتب زيادة الناتج ٦٠ وحدة ومن المحتمل ان يكون هذا الناتج ممثلا للنسبة العليا للاستغلال الزراعي وعندئذ يبدأ الناتج في التناقص فاذا ازدنا الوحدات فكانت ٤٠ فان الانتاج قد يصل الى ١٤٥ اى ان زيادة ١٠ وحدات تترتب عليها زيادة الناتج ٢٥ فقط في حين ان الوحدات العشرة التي قبلها تترتب عليها زيادة الناتج ٦٠ فلو كانت قيمة هذه الزيادة تعادل قيمة العشرة وحدات سميت هذه الاخيرة بالوحدات الحدية كما يسمى الناتج بالناتج الحدى فاذا استمر الانفاق انخفضت قيمة الناتج عن قيمة الوحدات التي انفقت .

انطباق القانون على مجموع الاراضي الزراعية في دولة معينة : فالتاس يبدون بزراعة الارض الاكثر خصوبة اولا وينفقون عليها وحدات جديدة من العمل ورأس المال حتى يصلوا الناتج الحدى اى تتعادل الزيادة في الانتاج مع الزيادة في النفقات فيعمدون الى زراعة الاراضي التي تليها في الخصوبة حتى يصلوا الى الناتج الحدى فينتقلون الى ارض غيرها وهكذا تتعادل زراعتهم على هذا النحو كافة اراني الدولة .

(Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is mostly illegible due to fading and bleed-through.)

تعليل قانون تناقص الخلة

- ١- الزراعة تتعلق بعناصر تحويلها التربة تساعد على الانبات وتوجد هذه العناصر بكميات محدودة ومن ثم فانها تتناقص تدريجيا وان التحويل عنها بواسطة الاسمدة لا يكون الا بحدود
- ٢- الزراعة مقيدة بظروف زمانية ومكانية لا يستطيع ان يغير فيها فالنبات لابد له من زمان لينمو وما يصلح لترسة قد لا يصلح لغيرها وما ينبت في موسم يتعذر انباته في موسم اخر
- ١- الزراعة الكثيفة : ان الانتاج الزراعي في البلاد القديمة في تكوينها ونظامها يختلف عن الانتاج الزراعي في البلاد الحديثة . ان البلاد القديمة تعتمد الى الزراعة الكثيفة وذلك استجابة لكثرة الطلب على البنائض وضيق الاراضي الزراعية .
والزراعة الكثيفة هي التي يستخدم فيها مقدار كثير من العمل وراس المال بالنسبة لمساحة الاراضي والتي لا تخلو الارض فيها من المنتجات في اى موسم وكلما قربت الاراضي من المدن كان سببا لزيادة الاستغلال لمقابلة الطلب كما في الصين .
- ٢- الزراعة الخفيفة : تتميز بقله العمل وراس المال المنفقين فيها بالنسبة لمساحة الارض والتي من شأنها ان تبقى الارض زما خالية من الانتاج . ويحدث هذا النوع من الزراعة في الدول التي تكون الاراضي الزراعية فيها اكثر من الحاجة فيعمد صاحبها الى زراعتها زراعة خفيفة وذلك لان ازدياد الانتاج اكثر من الحاجة المحلية يترتب عليه انخفاض ثمن المحاصيل ومثال على الدول التي تتيج نظام الزراعة الخفيفة العراق فلا تستعمل الارض الا خوفا من حدوث كساد الانتاج

الزراعة

مقدمة : عرفت الزراعة وازدهرت في العراق ومصر والهند والصين منذ بضعة الاف السنين وكانت قوام مدنيات عريقة في هذه البلاد والزراعة خطوة كبرى في سبيل المدنيات لانها دفعت الانسان ان يفكر ويبتكر نظاما لملكية الارض ولنوع الحكومة لحماية هذه الملكية . وهي اول مرحلة اقتصادية جعلت الناس يعيشون جماعة ومستقرين في بقعة واحدة من سطح الارض وجعلتهم يحملون باستمرار في فلاح الارض بالوسائل التي تتمشى والظروف الطبيعية السائدة في هذه البقعة .

- ١- الظروف المناخية : وتشمل الحرارة والرطوبة وضوء الشمس والرياح .
اما الحرارة فتؤثر في النبات من حيث طول فصل النمو والتخير اليومي في درجة الحرارة والحد الاقصى لارتفاعها والحد الادنى لانخفاضها . اما الرطوبة فتؤثر في النبات من حيث مقدار المطر وتوزيعه في الفصول المختلفة والرطوبة النسبية في الهواء . اما ضوء الشمس فالنبات لا ينمو في الظلام فلعدد الساعات الشمسية في النهار ودرجة صفاء ضوءها له اثره على نمو النباتات . اما الرياح فان سرعة الريح ودرجة انتشارها في هبوسها واتجاهها له الاثر الكبير في حياة النبات لان الراح العاصفة تقتلع الاشجار وهي صغيرة وتؤدي الى سقوط الثمر قبل نموجها .
- ٢- ظروف السطح ونوع التربة : ان الارتفاع والانخفاض عن سطح البحر له اثره في تنوع النباتات لان ذلك يتعلق بدرجة الحرارة وكمية الامطار واتجاه التضاريس الارضية اثره ايضا فالسقوق الجبلية المواجهة للرياح الممطرة تكون مكسوة بالنباتات على العكس السفوح الواقعة في ظل المطر . كما لوعمرة سطح الارض او انحداره او استوائه اثره في زراعة المحاصيل الزراعية .
اما التربة فهي التي تمد النبات بالمواد الغذائية فنوع التربة له اثره في حياة النبات فالترسة الرملية (العشانة) لا تصلح لنمو النبات كما ان كل نبات يحتاج الى نوع خاص فهناك التربة الغرينية والطينية والمختلطة والشنية بالمواد الغذائية والفقيرة كما لسلك التربة اثره في نمو النباتات .

٣- ظروف حيوية : اذا كانت نباتية كمنافسة النباتات لبعضها والامراض والافات والنباتات الطفيلية

التي تفتك بالنبات .

٤- ظروف بشرية : وتشمل كثافة السكان ودرجاة رقيهم ، تاثير الاسواق ، وفرة راس المال ، طرق المواصلات ، التقدم الصناعي ، التشريع الخاص بالارض .
فكثافة السكان بالنسبة للاراضي الزراعية وكفاية الايدي العاملة والمستوى العام للسكان من حيث التمدن وتوفر الخبرة الفنية له اثره في الزراعة فبعض المحاصيل الزراعية تحتاج الى ايدى عاملة كثيرة ورخيصة وفنية كالقطن والتبغ وبعضها تحتاج الى ايدى عاملة وكثيرة ورخيصة ولا يشترط ان تكون فنية كزراعة قصب السكر والرز وبعضها لا تحتاج الى ايدى عاملة كثيرة كالحنطة والشعير . وللأسواق اثرها في الانتاج الزراعي فالمحاصيل الزراعية لا بد من تصريفها فحرب الاسواق وسعدها وقوة شرائها له اثره في مصير المحصول . كما لوفرة رؤوس الاموال اثرها في انتعاش الزراعة فبواسطتها نستطيع ان نهيب افضل الوسائل للانتاج الزراعي .

اما طرق المواصلات فلها اثرها في تصريف المنتجات الزراعية فكلما كانت متوفرة ورخيصة كالطرق المائية كلما ادى ذلك الى سهولة تصريف الانتاج الزراعي وبالتالي الى انتعاش الزراعة وللتقدم الصناعي اثره ايضا في التقدم الزراعي حيث يمكن استعمال الآلات الحديثة في الانتاج كما يمكن ادخال التصنيع الى القطاع الزراعي كاستخراج السكر من البنجر والنشا من القمح وتعليب الفواكه

وللتشريع الخاص بالارض اثر مهم على الاستغلال الزراعي ويشمل هذا ملكية الارض وايجارها والضرائب المفروضة عليها فالبلدان التي يئس فلاحوها تحت وطأة الاقطاع يختلف انتاجها الزراعي عن تلك التي يكون الفلاح فيها حرا يساهم في الانتاج مع اخوانه الفلاحين فسي جمعيات تعاونية .

الخدمات الزراعية والارشاد الزراعي : يقوم الارشاد الزراعي على الاسس التالية :

١- التنظيم العلمي للعمل الزراعي ٢- التماثل ٣- التكامل ٤- تحسين طرق النقل والبيع .

يقدم بالتنظيم العلمي للعمل الزراعي يعني الاهتمام بالمزارع لاستخدام مواهبه ويتم ذلك بتعليم المزارعين في مدارس خاصة يتلقون فيها اصول الفن الزراعي الصحيح عن طريق تبسيط العمل وتمييزهم على الآلات المريحة لهم وتحسين حالتهم المعاشية باعطائهم اجورا تتفق مع قدرتهم ودرجة انتاجهم كما يجب نشر الثقافة العامة بين الفلاحين واعطائهم فكرة عامة عن التربية والنظم الوطنية والمسائل الاقتصادية وارتباطها دوليا بالاخافة الى تعليمهم الفن الزراعي نظريا وعمليا والاستعانة بالصور والرقوق السينمائية ليهتدى الفلاح الى افضل السبل الخاصة بالانتاج الزراعي الحديث . وهذا ما سارت عليه كثير من الدول المتقدمة في المجال الزراعي كالمانيا والدانمارك .

اما التماثل في الزراعة فيقضي بان يكتفي الفلاح بانتاج بضعة حاصلات او تربية انواع قليلة من الحيوانات او استعمال نماذج قليلة من الآلات فالتماثل في بذور الحبوب والاشجار يتطلب الاقتصاد على الانواع الصالحة منها التي تعطي محصولا جيدا .
والتماثل في الحيوانات يقتضي الاحتفاظ بالانواع التي تعطي اكثر الفوائد . والتماثل في الآلات الزراعية يتطلب تقليل نماذجها وجعلها صالحة لكافة انواع الاراضي فتكون في متناول الجميع كي يسهل استخدامها لسهولة الحصول على قطع التغير الخاصة بها . اما التكامل فهو على نوعين عمودى وافقي فالعمودى يتحقق اذا كان المشروع الواحد يقوم بانتاج السلعة في كل ادوارها مبتدئا من المادة الاولية الى المادة المصنوعة فمثلا المشروع الذى يملك ارضا لزراعة الكروم ومصنعا لاستخراج النبيذ ومتاجر لبيع هذه السلعة يطبق التكامل العمودى وهذا يقلل من نفقات الانتاج ويوفى من الانتفاع من فضلات المواد الاولية .

اما التكامل الافقي فليست فيه عمليات متتابعة بنوع واحد من المصنوعات بل صناعات تبعية تنشأ تبعا للصناعة الرئيسية فالمشروع الذى يملك ارضا لاشجار الزيتون ويملك معملا لصناعة الصابون واخر

للزيوت وثالث للزبدة ٠٠٠٠ يكون قد طبق التكامل الافق اما النقل والبيع ٠٠٠ فان تحسين طرق النقل والبيع مهم جدا بالنسبة لكثير من المحاصيل الزراعية خاصة السريعة التلف فالمشروع الذي يؤمن نقل المحاصيل الزراعية بعربات مكيفة ومطرق مهيأة تسهل الوصول الى اسواق ذات قوة شرائية كبيرة يؤول الى سهولة تصريف الانتاج الزراعي

الانتاج الكبير في الزراعة والانتاج الصغير

ان الاعمى الاقتصادية للاستغلال الزراعي لا تتوقف على مساحة الارض وحدها بل على موقع الارض من السكنى والعمران ودرجة خصوبتها وعلى نوع المحصول الزراعي وعلى مقدار رروس الاموال المستعملة في الانتاج وعلى طريقة الزراعة نفسها خفيفة كانت ام كثيفة واحوال البيئة فاذا كانت متوفرة هذه العوامل بصورة ايجابية قيل ان الانتاج المتبع في الزراعة انتاجا كبيرا ومن مزايا الانتاج الكبير في الزراعة انه يتيح فيه ارقى الاساليب الزراعية كما انه يمكن الاقتصاد في نفقات الانتاج والبيع والاقتصاد في العمل والوقت لانه يقوم على اساس استخدام الآلات بدل الايدي العاملة . اما الانتاج الصغير في الزراعة فيعني استغلال الارض استغلالا بسيطا بحيث لا تستعمل العوامل الانفسية الذكر في الانتاج الزراعي الكبير الا على نطاق ضيق فتكون نفقات الانتاج كبيرة نسبيا وكذلك البيع والانتاج ايضا .

العمل واستعمال الآلات في الاستغلال الزراعي

استخدم الانسان القديم الادوات والآلات منذ القدم وكانت بسيطة وتطورت حتى مطلع القرن الثامن عشر حيث اخذت تتطور بسرعة بحيث يمكن القول بان القرن الحالي يمثل عصر انتصار الآلات واصبح لكل نوع من فروع الانتاج الاته الخاصة فقد استعملت الآلة في الزراعة كالجادة والمبذار والمحراث والمضخات والآلات الاخرى المتمثلة بالزراعة كالات الطحين والمعاصر والكايس ووسائل النقل ٠٠٠ وقد ادى استخدام هذه الآلات الى زيادة الانتاج وهبوط الاسعار والآلة سهلت على المزارع اداء عمله بسرعة وبدقة ورفعت مستواه المعيشي . كما ادى الى سهولة ايجال المحاصيل السريعة التلف الى المستهلكين البعيدين عن مراكز الانتاج كما قللت من اهمية كفاءة العامل الفنية باعتبار ان المهارة تتوقف على الآلة نفسها والعامل يديرها فقط .

القطاع الزراعي في العراق وقانون اصلاح الزراعي

تبلغ مساحة العراق حوالي ٤٥٥ الف كيلو متر مربع ويصغر ثلثه على الاقل صالح للزراعة الا انه لا يزرع من هذه الاراضي الا خمسها . تعتمد المنطقة الشمالية على الامطار لذا فان الانتاج الزراعي غير مضمون بالنظر لان الامطار غير منتظمة في سقوطها . اما المنطقة الوسطى والجنوبية حيث مستوى النهر قريب من مستوى الارض فان اعتماد الزراعة على الري نقلت الامطار ولسهولة الراء . اما عدد الذين يشتغلون بالزراعة بصورة مباشرة او غير مباشرة حوالي ٦٥ /٠ من مجموع سكانها .

تعتبر الزراعة اهم مورد العراق لامكانيته الواسعة في هذا المجال من حيث خصب التربة ووفرة المياه ووجود الايدي العاملة والسوق المحلية والمبورة . ومع ذلك فلم تتسع رقعة القطاع الزراعي العراقي الى الدرجة المطلوبة وذلك لان حكومات العهد المباد لم تهتم بهذه الناحية الا بقل ما يشجع جمشع طغمتها من الاقطاعيين في سبب اصلاح الذي قل من تحت وطاة الحسرة

والمرض والجهل ويمكن اجمال اهم العوامل التي ادت الى تاخير الزراعة في العراق بما يأتي :
١- النظم شبه الاقطاعي الذي يشكل الدعامة الرئيسية التي يستند عليها الحكام انذاك يجعل الفلاح يشعر بعدم وجود اية مهلحة تربطه بزيادة الانتاج ويترتب على ذلك زيادة الهجرة من الريف الى المدينة هربا من سيطرة الاقطاع وسعيا للحصول على رزق افضل .

٢- قلة كفاءة الفلاح بسبب عدم ارشاده وتثقيفه الثقافة المهنية والاقتصادية المطلوبة .

٣- عدم اتباع وسائل الري الحديثة ادى الى تحول حوالي ٦٠ /٠ من الاراضي التي تسقى سيطا الى اراضي ملحية وهذا سببه عدم القيام بانشاء المابزل لتصريف المياه الزائدة على نطاق واسع .

٤- استعمال الآلات البدائية في الزراعة وعدم استعمال الآلات الميكانيكية الحديثة بالإضافة إلى عدم استعمال الأسمدة وعدم تنافس الأراشي من الأدغال الدافيلية واتباع طريقة الزراعة الخفيفة مما أدى إلى قلة الإنتاج .

٥- عدم ادخال التصنيع إلى القطاع الزراعي وتحويل المنتجات الزراعية الرخيصة الثمن إلى إنتاج صناعي غالي الثمن كأنشاء معامل لاستخراج السكر من البنجر والنشاء من القمح وتغليب الفواكه وتربية دود القز حيث أن هذه السلع كانت تستورد مع وجود مادة خامها في البلد كل ذلك يرجع إلى رغبة أولئك المحاولين الاحتفاظ بسوق العراق لمنتجاتهم الصناعية مع العلم أن الوثائق المادية تثبت فيما ذهبوا إليه .

٦- عدم الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية التي تعيش على الزراعة فعدد الحيوانات الأليفية قليلة نسبياً وأنواعها رديئة بسبب سوء تغذيتها وتعرضها للأمراض وعدم وجود مراعي صناعية . مما تقدم نلاحظ أننا الآن في العهد الجمهوري الزاهر أماناً وأجب مقدس هو إصلاح ما أفسده حكام العهد المباد ونعيد البناء من جديد ليسعد أبناء هذا الشعب بما تدره من خيرات يمكن أن تعيل في المستقبل الضعاف سكانه في الوقت الحاضر وبمستوى معيشي أعلى وقد أولت الحكومة الوطنية عنايتها وعلى رأسها الزعيم الأوحيد عبد الكريم قاسم لهذا القطاع فكان باكورة أعمالها في هذا المجال القنناء على الاقطاع وإصدار قانون الإصلاح الزراعي .

الصناعة

الصناعة : عملية تحويل مواد الخام الكبيرة الحجم والرخيصة الثمن وذات المنفعة المحدودة إلى سلع صغيرة الحجم نسبياً وغالية الثمن وتشبع حاجات اقتصادية أكثر مما كانت عليه وهي مادة خام وقد مرت الصناعة قبل وصولها إلى شكلها الحالي بعدة أدوار وأهم تلك الأدوار بحسب تسلسلها الزمني :

١- دور الصناعة العائلية وكانت كل أسرة فيه بمثابة وحدة اقتصادية مستقلة تنتج كل ماتحاج إليه وقد اتسع نطاق هذه الأسرة فدخل فيها الأقارب في العهد القديم والتابعون في العصور الوسطى .

٢- دور الصناعة المتنقلة . بدأ الأفراد يتخلصون من سلطة الأسرة ليعملوا لحسابهم الخاص ولما كان هؤلاء الأفراد تعوزهم رؤوس الأموال فقد استحال عليهم أن يفتحوا محلات يعملون فيها فاخذوا يتنقلون يحملون أدوات العمل ويعرضون خدماتهم على الذين يقدمون لهم المواد الأولية كالحدادة والحياسة والبناء .

٣- دور الحرفية : بدأ العامل المتنقل في الاستقرار وكان ينتج وفقاً لطلب خاص أو من تلقاء نفسه ثم يبيع الناتج في السوق وقد ظهرت الحاجة في هذا الدور إلى نظام يربط الصناع بعضهم ببعض وتم ذلك بواسطة نظام الطوائف .

٤- الصناعة اليدوية : ظهر هذا الدور في القرن السادس عشر ويتميز بقيام المصنمين بإنشاء المصانع وتزويدها بالمواد الأولية وبمختلف الأدوات التي تدار بقوة العمال .

٥- الصناعة الآلية : بدأ هذا الدور في أواخر القرن الثامن عشر ويتميز باحلال الآلات الميكانيكية محل الآلات اليدوية وسمي هذا الدور بالانقلاب الصناعي . كما يتميز بتجمع العمال في المصانع وبظهور النقابات واستعمال رؤوس أموال ضخمة .

الإنتاج الكبير في الصناعة

الإنتاج الكبير هو أحد أوصاف الإنتاج في العصر الحديث ويكون الإنتاج الكبير في الصناعة والزراعة والتجارة على حد سواء فقد تناولنا في البحث الماضي عن صفات الإنتاج الكبير في الزراعة .

الإنتاج الكبير في الصناعة يمكن الاستدلال عليه من ملاحظة المشروع ومقارنته بخيره من المشروعات الأخرى المماثلة له والمختلفة عنه وتقدير الحاجات التي يستلزمها أن يسدها بما ينتج من سلع . فالمطبعة التي تستخدم ١٠٠ عاملاً مثلاً هي في عداد المطابع الكبيرة في حين أن المصنع

الذي يستخدم العدد نفسه من العمال في صناعة التعدين يعتبر مصنعا صغيرا اذا قورن بصغيره من مصانع التعدين ويمكن القول بان الانتاج الكبير يمكن ان يستدل عليه من الامور التالية فخدمة عدد من العمال ومقدار راس المال وكمية الآلات ونوعها وتقسيم العمل وندرة المشروع على سد الحاجات . وقد انتشر الانتاج الكبير في حياتنا الاقتصادية الراهنة انتشارا كبيرا ويرجع هذا الانتشار الى المزايا التالية .

١- يدعو الى الاعتماد في نفقات الانتاج وبالتالي الى زيادة الخلة النسبية لراس المال ويشاهد هذا الاعتماد في الواجه التالية :

- ١- الاعتماد في الايدي العاملة باحلال الآلات الكبيرة محلهم .
- ب- الاعتماد في المكان فالارض التي تقوم عليها مباني مصنع كبير هي اصغر من التي تشغلها عشرة مصانع تنتج بتقدر المصنع الكبير .
- ج- الاعتماد في الوقود والمصرفات النثرية .
- د- الاعتماد في نفقات الشراء والبيع لان المشروع الكبير يشتري المواد الخام والوقود بالجملة وبالنسبة للبيع يستغني عن الوسطاء ويقوم بالبيع الى الزبائن بواسطة عملائه لحد يمكن الانتفاع بفنولات المواد التي تهمل عادة في المصانع الصغيرة
- هـ - الاعتماد في نفقات النقل لانها تستطيع ان تملك هذه الوسائل او تتفق مع شركات النقل الكبيرة .
- ٢- تركيز رؤوس الاموال اذ يستطيع المشروع الكبير الحصول على رؤوس الاموال اللازمة بفضل ما يتمتع به من ثقة في النفوس نظرا لاتساع نطاق اعماله عن طريق بيع الاسهم والسندات .
- ٣- يكفل استخدام العمل على احسن وجه اذ يسهل تقسيم العمل بين العمال بما يتناسب وكفاءة وقوة كل عامل ويجذب اليه كبار الفنيين بما يدفعه اليهم من رواتب عالية كل هذا يؤدي الى زيادة الانتاج وانخفاض سعر البضاعة فيستفاد المستهلك والمنتج معا .
- ٤- يكفل للعمال مزايا مادية واجتماعية وتدفع المشاريع الكبيرة اورا اعلى من المشاريع الصغيرة وذلك لانها تكون تحت رقابة الحكومة والرقابة .

عيوب

- ١- يؤدي احيانا الى الافراط في الانتاج وبالتالي تلحق به خسارة قد تؤدي الى الافلاس
- ٢- يؤدي الانتاج الكبير الى الاحتكار الفعلي احيانا حيث يساعد على تكوين الكارتل والترست
- الانتاج الصغير في الصناعة
- اما الانتاج الصغير في الصناعة فيتميز في الامور التالية : بقلة عدد العمال الذين يشتغلون في المشروع وقلة راس المال واستعمال الآلات الصغيرة والاعتماد على الايدي العاملة على نطاق واسع ويكون المصنع مضطرا الى اتباع الاساليب القديمة في الانتاج لانه لا يتيسر له اتباع تلك الاساليب المتبعة في الانتاج الكبير لقللة راس المال ولان الخسارة قد تصيبه اذا استخدمها فالمصنع الصغير لو استخدم آلة ضخمة لبقيت عاطلة معظم ساعات العمل بالاضافة الى عدم امكان تجزئة بعض عناصر الانتاج كالسكك الحديدية والمعادن الكهربائية والآلات الصناعية المختلفة بحيث يسهل بامكانه الحصول على جزء من هذه الآلات التي تتناسب وانتاجه وبمئمن يتناسب وراسماله .

الملكية الفردية والتصرف الفردي

ان المشروعات الفردية هي مشروعات يقوم بكل منها شخص واحد براس ماله الخاص او براس مال مقترض او بهما معا ويكون مسؤولا عن تعهدات المشروع بكل ثروته .
ولهذا النوع من المشروعات مزاياه ومضاره فالمنظم له المصلحة الاولى في نجاح المشروع كما انه حر ومستقل في تصرفاته ولذلك نراه يتصرف بكليته اليه ويولييه كل همه ونشاطه وتحفز دائما الى الابتكار والتحسين في وسائل الانتاج ومع ذلك فان نطاق المشروع الفردي محدود بقوة الفرد الذي يسيره وحظه مرتبط بشخص منظمه يؤثر فيه لمرضه وكبره بل وحياته وموته ومن ثم فان لا نجد الممولين يقبلون كثير على اقراضه مبالغ كثيرة اذ يترددون في ذلك كثيرا نظرا للمخاطر التي يتعرض لها في الحياة .

المشروعات التي تتخذ شكل المشروعات

وقد تتخذ مشروعات الانتاج شكل الشركات ويكون لكل منها شخصيتها المعنوية المنفصلة عن شخصية الشركاء ولها اسمها واموالها وحقوقها على الخير كما يحتمل ان تكون مدينة للخير وتستطيع ان تقاضي وتتقاضى باسمها امام المحاكم ولها جنسيتها ومحلها الخاص . وقد انتشر هذا النوع من المشروعات انتشارا كبيرا لان الحالة الصناعية الحاضرة تتطلب توافر رؤوس الاموال الطائلة وذلك امر لا يمكن تحقيقه بالنسبة للمشروع الفردي اذ ان القائم به يجب ان يكون متمول وقادرا على ادارة ولاشك ان هذين الشرطين يسهل توفرا متفرقا اكثر منهما مجتمعين . ويمكن تقسيم الشركات الى مجموعتين - شركات الاشخاص وشركات الاموال . اما الاولى فتقوم على اساس مراعاة الاعتبار الشخصي للشركاء وتشمل ١- شركات التضامن ٢- وشركات التوصية البسيطة ٣- والشركة ذات المسؤولية المحدودة . واما الثانية فتقوم لا على اساس السالف وانما على اساس جمع الاموال ومن ثم سميت بشركات الاموال وتضم تحت جناحيها ١- شركات التوصية بالاسهم ٢- وشركات المساهمة وستولى شرح هذه الانواع المختلفة تباعا .

شركة التضامن

شركة التضامن هي شركة يعقدها اثنان او اكثر للقيام بعمل ما على وجه الشركة بينهم باسم خاص هو في الغالب اسم واحد من الشركاء او اكثر ويعتبر كل شريك في هذه الشركة مسؤولا بالتضامن مع باقي الشركاء مسؤولية غير محدودة بالنسبة لكافة تعهدات الشركة بمعنى ان للدائن الحق في ان يطالب اي الشركاء بكل الدين الذي يئمنه هذا الاخير بكل امواله وللشريك حق الرجوع على باقي الشركاء كل بقدر حصته من الدين ومن ثم فاننا نجد الضيرة والحماس يمتلكان ناصية الشركاء فيخصص كل منهم فيما يهيئه له استعداداه وكفائته الخاصة ويعمل جهد طاقته على نجاح المشروع وتقدمه .

غير ان الاعتبار الشخصي وهو اساس هذه الشركة مع ما يحسبه من اشهار افلاس كل شريك اذا عجزت الشركة عن دفع ديونها ومن ان كل منهم لا يستطيع التنازل عن حصته الى شخص اخر الا باجازة باقي الشركاء ومن ان موت احدهم او افلاسه او الحجز عليه يودي الى احوال الشركة كل ذلك مما يدعو على عقد هذه الشركة بين اشخاص قلائل تتوافر فيهم الثقة المتبادلة ويعرف كل منهم الاخر ومن ثم فان اتساع المشروع لا يمكن ان يبلغ حدا بعيدا .

شركة التوصية البسيطة

اما شركة التوصية البسيطة فهي شركة تتكون من شركاء متضامنين ويسألون بالتضامن عن تعهدات الشركة ومن شركاء موصيين ويسأل كل منهم بقدر حصته فقط ولا دخل له بالادارة وان كان يعتبر منظما منظما وللشركة عنوان هو اسم واحد او اكثر وان الشركاء المتضامنين . ومن مزايا هذه الشركة انها تمكن المخترعين والفنيين وارباب الكفاءات الذين تنقصهم النقود من انشاء المشروعات اذ ان الممولين يقبلون بسهولة على تمويلهم نظرا للثقة التي وضعوها في الشركاء المتضامنين وللخطر المحدود الذين يتعرضون له اذا فشلت هذه المشروعات . كذلك يحصلون على الارباح الطائلة اذا نجحت . ويقبل الفنيون على هذا النوع من المشروعات بحماس حتى انهم بفشلها في المستقبل لا يكونون مضطرين لسداد قيمة حصص الشركاء الموصيين بعكس ما اذا كانوا قد اقترضوا هذه المبالغ فانهم يلتزمون بردها جميعا .

ويجاب على هذه الشركات ان بالنسبة للشركاء المتضامنين يسرى عليهم نفس العيب الذي قلناه بالنسبة لشركة التضامن . وبالنسبة للشركاء الموصيين يؤخذ عليها انها تحرمهم من حق الادارة الذي تقتصره على الشركاء المتضامنين وحدهم وهؤلاء قد تعوزهم الروية وبعد النظر .

الشركات ذات المسؤولية المحدودة

تمتاز بان الشريك لا يسال الا بمقدار حصته في الشركة ولا يلزم بوفاء دين هذه الاخيرة من املاكه الخاصة كما لا يستطيع ان يتنازل عن حصته الى الغير الا بموافقة عدد من الاعضاء يمثل ٣ / ٤ راس المال .

شركات الاموال

١- شركة التوصية بالاسهم وتضم هذه الشركات نوعين من الشركاء متضامنين وموصيين وكل ما في الامر ان حصة الشريك الموصي في شركة التوصية بالاسهم تتكون من عدد معين من الاسهم يجوز له ان يتنازل عنه للغير دون اشتراط موافقة الشركاء المتضامنين . بخلاف شركة التوصية البسيطة فهي شركة اشخاص وللاعتبار الشخصي اهمية فلا يجوز للشريك الموصي ان يتنازل عن حصته الا بموافقة باقي الشركاء .

(١) شركات التوصية بالاسهم : وهي تشبه شركات التوصية البسيطة في ادارتها وفي تكوينها . اما الادارة فموكولة الى الشركاء المتضامنين فقط وتأخذ الشركة اسمها من واحد او اكثر منهم . واما التكوين فان فيها نوعين من الشركاء متضامنين وموصيين . والاولين هم الذين يتحملون المسؤولية والخطر جميعا ولا يتحمل الاخرون الا بقدر اسهمهم في الشركة . فهم يحملون اسهما تصدرها الشركة وتكون مخاطرهم محددة بالثمن الذي دفعوه في الاسهم وهم يستطيعون ان يتصرفوا باسمهم كما يشاؤون بدون ان يتوقف ذلك على استئذان بقية الشركاء . وفي ذلك تختلف هذه الشركة عن شركة التوصية البسيطة . ولهذا السبب ايضا اصبحت شركة التوصية بالاسهم من شركات الاموال .

وتجمع هذه الشركة بين صفات شركات الاموال وشركات الاشخاص وتبرز الصفة الاولى في حرية الشركاء الموصيين في التصرف باسمهم وتظهر الصفة الثانية في العلاقة بين الشركاء المتضامنين ومسؤوليتهم عن المشروع .

وتتمتاز شركات التوصية بالاسهم في ان حرية قسم من الشركاء فيها متوفرة وبذلك يكون الاقبال عليها اكثر لهذا السبب ولوجود المسؤولية التضامنية ويترتب على هذه الميزة ان اموال هذه الشركة تكون اكثر ومشروعاتهم اهم . ويزيد في فائدتها توافر العنصر الشخصي في تكوينها وفي ادارتها ويعيبها بعد ذلك ما يعيب شركات الاشخاص وتقصرها عن تحقيق الاعمال الضخمة ذات الاجل الطويل الذي يزيد على حياة الافراد .

(ب) شركات المساهمة : وتعتبر اعم انواع المشروعات خاصة بعد توسع الانتاج وتخصم المشروعات وتزايد حاجتها الى مال كثير وعمر طويل وتزداد اهميتها مع مرور الزمن وهي تفيد المنتجين والمستهلكين على السواء . وتتكون الشركة من الافراد - الطبيعيين والكميين - الذين يشترون اسهم المشروع . ولا يسال احد من الشركاء الا بقدر ما يحمل من اسهم . والشركة بعد ذلك لا تهتم باشخاص الشركاء فلا تهتم بحالتهم ولا بحياتهم ولا يهتمها ان يبتقوا محتفظين باسمهم او يتنازلوا عنها للاخرين . اما الاسهم فمتساوية في ثمنها تتحدد اسعارها عند اصدارها . اما ادارتها فتوكل الى مجلس الادارة ينتخبه الاعضاء المساهمون ويحدد نظام الشركة كيف يتم انتخابهم والشروط في الناخب والمنتخب معا .

وقد تختلف الشركات في ذلك فبعضها لا يبيح الا لمن بيده عدد معين من الاسهم ان يشترك في الانتخاب وبعضها تعطى لكل شريك صوتا واحدا وبعضها لا تسمح للفرد ان يملك اكثر من عدد معين من الاسهم وبعضها لا يحدد حدا اعلى للمساهمة . وتفحص الجمعية العمومية للمساهمين في نهاية كل سنة نتيجة اعمال الشركة وتجرى انتخاب مجلس جديد وهذا المجلس قد ينتدب احد اعضاءه او من غير اعضاءه لادارة المشروع من الناحية الفنية والمجلس سلطة الاشراف على ادارة المشروع من الناحيتين الاقتصادية والفنية .

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is dense and covers various legal and financial concepts related to the printed text on the left page.

مزاياها :

- ١- الخطر فيها محدد بما يملك المساهم فقط على اسوا الاحتمالات .
- ٢- قابلية الاسهم والسندات للتداول يسهل على المستثمرين شرائها لانهم يستطيعون بيعها حين يشاؤون دون التقيد برغبة باقي الشركاء .
- ٣- شخصيتها مستقلة عن المساهمين وطبيعة تكوينها يعطيها عمرا طويلا يساعدها على ان تقوم بالاستثمارات الطويلة الاجل والاعمال الكبيرة .
- ٤- تيسير سبيل الادخار والاستثمار للاغنياء والفقراء والمتوسطين على السواء وهكذا تجمعت الاموال النخمة فيها .

٥- نتيجة للانتاج الكبير وتقسيم العمل استطاعت شركات المساهمة في ظل المنافسة تخفيض الاسعار فافادت المستهلكين وافادت اصحاب الاموال بان وضعت اموالهم فاخذوا عليها ربحا وحيات للعمال والموظفين سبيل العمل وزادت ثروة البلاد .

الاسهم والسندات : اما السهم فهو حصة الاشتراك في المشروع واما السند فهو ما يقابل الدين الذي عقده المشروع . اذ ان المشروعات تصدر اول الامر اسهما فاذا ارادت ان توسع اعمالها فانها اما ان تصدر اسهما جديدة فتضيف مساهمين جدد او ان تصدر سندات دين ان ارادت ان لا يزيد عدد المساهمين وان تزداد ارباحهم . ولمجلس الادارة ان يقرر هذا الطريق او ذاك والاسهم اما ان تكون لحاملها اذا مكن التصرف بها - اي نقل ملكيتها - بالتداول والتسليم من يد الي يد ويحتر حائزها مالكا لها . وذلك ما يرغب فيها بعض اصحاب الاموال وخاصة المناريين منهم او ان تكون الاسهم اسمية وتسلم باسماء اصحابها وعليه فلا تنتقل ملكيتها الا اذا سجلت بسجلات الشركة باسماء المشترين الجدد . وهذه الشكليات تحوق تداول الاسهم . على ان هناك فريقا من المستثمرين يفضل هذا النوع . وهذه الاسهم لا يسهل اصدارها في الشركات ذات رؤوس الاموال النخمة .

والسهم سواء كان لحامله او اسميا على انواع :

- ١- السهم العادي - وكل اصحابه يتمتعون بنفس الحقوق . وهذا هو الشكل الغالب في الاسهم
- ٢- السهم الممتاز - ويتمتع بحقوق لا يتمتع بها صاحب السهم العادي كحصوله قبل غيره من المساهمين العاديين على ربح ثابت ثم يشترك معهم بعد ذلك بالباقي . او قد يفضل على صاحب السهم العادي حين تصفية الشركة في ان يدفع له اولا ثمن سهمه او ان يعطى عيدة اصوات في الجمعية العمومية . وتصدر هذه الاسهم عند التأسيس او عند توسيع اعمال الشركة لجذب مساهمين جدد لهذه المزايا او التقرير مزايا المساهمين القداماء اذا حصر فيهم حق شراء اسهم الامتياز .
- ٣- سهم التمتع تصدره الشركات الموقوتة باجل فهي تعطي للذين استهلكوا اسهمهم (التي دفعت قيمة السند فلا يبقى صاحبه دائما او دفع قيمة السهم فلا يبقى صاحبه مساهما) اسهم تمتع تمنحهم شيئا من الربح بعد ان توزع نسبة من الارباح على اصحاب الاسهم غير المستهلكة .

الفرق بين السهم والسند :

- ١- حامل السند دائن لا يشترك في ادارة المشروع ولا يتحمل مخاطرة وياخذ الفائدة حتى بحالة خسارة المشروع ويقدم على غيره في التوزيع . وحامل السهم منظم يشترك في الادارة ويتحمل مخاطر المشروع .
- ٢- تدفع قيمة السند عند تصفية المشروع قبل السهم .
- ٣- يستهلك السند في اوقات معينة وبالطريقة المتفق عليها اما الاسهم فليس لها مواعيد لاستهلاكها وانما تدفع عند حل الشركة الا في حالات الشركات الموقوتة فان الاسهم تستهلك ايضا .
- ٤- دخل السهم يسمى ربح ودخل السند يسمى فائدة .
- ٥- لحامل السهم حق الاشتراك في الادارة وحضور جلسات الجمعية العمومية والاشتراك في التصويت ولا يحق ذلك لحامل السند الذي يعتبر دائن فقط .
- ٦- ان كل من السهم والسند عبارة عن اوراق مالية قابلة للتداول .

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is mostly illegible due to fading and bleed-through.]

المشروعات التعاونية

وعني مشروعات اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت يقوم اعضائها بالاشتراك بعمل معين لتحقيق الغرض من مشروعهم التعاوني باصابة بعض المنافع وتوزيعها عليهم بعدالة اكثر بعد الغاء الوسيط والوسيط الذي يقضي عليه المشروع التعاوني فتغير غرض التعاونية فان كانت جمعية تعاونية استهلاكية يكون الوسيط الذي يلغي هو تاجر المفرد وان كانت جمعية تعاونية انتاجية فالوسيط الذي يقضي عليه هو رب العمل وان كانت جمعية تعاونية ائتمانية غرضها توفير القروض لاعضائها يكون الوسيط الذي يقضي هو المصارف او البنوك ويستفيد اعضاء المشروع التعاوني من الغاء الوسيط بان الارباح التي يحصل عليها الوسيط في المشاريع الاخرى التي درسناها عليهم بعدالة فجهودهم تعود عليهم بالنفع .

مميزات المشاريع التعاونية بصورة عامة

- ١- انها مشاريع تهدف لاجلال فكرة التعاون والتضامن بدلا من التنافس والتناحر فالفرد يحصل فيها لصالح الجماعة والجماعة تجهد نفسها لتحقيق صالح الفرد .
- ٢- تخلص بعض الطبقات من نير طبقات اخرى بالغاء الوسيط فالعمال يحررون من رب العمل والمستهلك يتخلص من التاجر والمقترض يتخلص من البنوك .
- ٣- انها مشاريع ديمقراطية لان كل فرد فيها يتمتع بصوت واحد في الانتخابات بغض النظر عن مقدار ما قدمه من راس مال للتعاونية بعكس ما شاهدناه عند دراستنا شركات المساهمة .
- ٤- انها تنشر السلام والاتفاق بين اصحاب المصالح المتعارضة بدلا من الخصام فجماعات الاستهلاك التعاونية تزيل الكفاح بين ارباب العمل والعمال وجماعات الاقتراض او الائتمان تحسم النزاع بين المقرضين والمقرضين وكل هذا يتم بالغاء الوسيط كما قلنا .
- ٥- ان الاركة التعاونية تعني بوجه خاص بتنمية حب التعاون وغرس الاخلاق وشعارها (الفرد للمجموع والمجموع للفرد) فهي وان كانت مشاريع اقتصادية الا انها اجتماعية في الوقت ذاته وتربي في عنونها روح الثقة وعدم الاعتماد على مساعدة الدولة وتلزمه بالسعي لاشباع حاجياته المختلفة بنفسه عن طريق تعاونه مع جمعيته التعاونية .
- ٦- انها تشجع الفرد على الادخار وتكون سببا في توسيع الملكية الفردية ونشرها عن طريق خفض قيمة حصة راس المال الواجب تاديته للاشتراك فيها .
- ٧- يكون راس مالها متغير لان حرية الاشتراك فيها او الانسحاب منها حرية مطلقة .
- ٨- بالانافسة الى الخدمات الاقتصادية التي تقدمها لاعضاءها تكون من خصائصها تقديم الخدمات الادبية والصحية والعلمية لاعضاءها فحسب بل في المحيط الذي تعمل فيه .

اشكال الجمعيات التعاونية : ١- الاستهلاكية ٢- الائتمانية ٣- الزراعية ٤- الانتاجية

ولكل من هذه الجمعيات نظامها واهدافها الخاصة وسوف ندرس النوع منها فقط -
جمعيات الانتاج التعاونية - ويؤسسها جماعة من العمال غرضهم الرئيسي التخلص من ارباب العمل براس مال اجتماعي يشتركون فيه ويزاولون الانتاج وادارة العمل بانفسهم ويعتبر كل عامل منظم وعامل في الوقت ذاته لذا فالعامل لا يتقاضى اجرا عن عمله بل يتحمل مخاطر الانتاج فله الارباح وعليه الخسارة من هذا يظهر بان جماعات الانتاج التعاونية تتميز بما يلي :
١- ان العامل فيها يعتبر شريكا ومنظما في الوقت ذاته وليس اجيرا .
٢- ان جميع الشركاء عمال يمارسون العمل في المشروع بصورة عملية .
٣- قد تختلف نسبة ما يقدمه كل عامل من راس مال للجمعية التعاونية ولا يعتبر راس المال عاملا منتجا في المشروع اذ لا يعطي الفائدة من الدخل بل يوزع الدخل على الشركاء بنسبة ما قدموه من عمل للمشروع اي بنسبة انتاجهم او بنسبة اجورهم . وبالرغم من نبل اهداف جماعات الانتاج التعاونية التي تعود العمال على الاعتماد على انفسهم وتخلصهم من سيطرة رب العمل خاصة تلك السيطرة التي لم تكن هناك قوانين وانظمة تحددها وتنظم علاقتهم العامل برب العمل كما هي عليه الان نلاحظ ان هذه المشاريع لم تحقق النجاح المرجو لها ويعود سبب قلة نجاح هذه المشاريع الى -
قلة راس المال - ان راس مال الجمعيات التعاونية يتكون بما يقدمه العمال من ادخارهم

المشروعات الاقتصادية واجتماعية في نفس الوقت يقوم اعضائها بالاشتراك بعمل معين لتحقيق الغرض من مشروعهم التعاوني باصابة بعض المنافع وتوزيعها عليهم بعدالة اكثر بعد الغاء الوسيط والوسيط الذي يقضي عليه المشروع التعاوني فتغير غرض التعاونية فان كانت جمعية تعاونية استهلاكية يكون الوسيط الذي يلغي هو تاجر المفرد وان كانت جمعية تعاونية انتاجية فالوسيط الذي يقضي عليه هو رب العمل وان كانت جمعية تعاونية ائتمانية غرضها توفير القروض لاعضائها يكون الوسيط الذي يقضي هو المصارف او البنوك ويستفيد اعضاء المشروع التعاوني من الغاء الوسيط بان الارباح التي يحصل عليها الوسيط في المشاريع الاخرى التي درسناها عليهم بعدالة فجهودهم تعود عليهم بالنفع .

مميزات المشاريع التعاونية بصورة عامة
١- انها مشاريع تهدف لاجلال فكرة التعاون والتضامن بدلا من التنافس والتناحر فالفرد يحصل فيها لصالح الجماعة والجماعة تجهد نفسها لتحقيق صالح الفرد .
٢- تخلص بعض الطبقات من نير طبقات اخرى بالغاء الوسيط فالعمال يحررون من رب العمل والمستهلك يتخلص من التاجر والمقترض يتخلص من البنوك .
٣- انها مشاريع ديمقراطية لان كل فرد فيها يتمتع بصوت واحد في الانتخابات بغض النظر عن مقدار ما قدمه من راس مال للتعاونية بعكس ما شاهدناه عند دراستنا شركات المساهمة .
٤- انها تنشر السلام والاتفاق بين اصحاب المصالح المتعارضة بدلا من الخصام فجماعات الاستهلاك التعاونية تزيل الكفاح بين ارباب العمل والعمال وجماعات الاقتراض او الائتمان تحسم النزاع بين المقرضين والمقرضين وكل هذا يتم بالغاء الوسيط كما قلنا .
٥- ان الاركة التعاونية تعني بوجه خاص بتنمية حب التعاون وغرس الاخلاق وشعارها (الفرد للمجموع والمجموع للفرد) فهي وان كانت مشاريع اقتصادية الا انها اجتماعية في الوقت ذاته وتربي في عنونها روح الثقة وعدم الاعتماد على مساعدة الدولة وتلزمه بالسعي لاشباع حاجياته المختلفة بنفسه عن طريق تعاونه مع جمعيته التعاونية .
٦- انها تشجع الفرد على الادخار وتكون سببا في توسيع الملكية الفردية ونشرها عن طريق خفض قيمة حصة راس المال الواجب تاديته للاشتراك فيها .
٧- يكون راس مالها متغير لان حرية الاشتراك فيها او الانسحاب منها حرية مطلقة .
٨- بالانافسة الى الخدمات الاقتصادية التي تقدمها لاعضاءها تكون من خصائصها تقديم الخدمات الادبية والصحية والعلمية لاعضاءها فحسب بل في المحيط الذي تعمل فيه .

اشكال الجمعيات التعاونية : ١- الاستهلاكية ٢- الائتمانية ٣- الزراعية ٤- الانتاجية
ولكل من هذه الجمعيات نظامها واهدافها الخاصة وسوف ندرس النوع منها فقط -
جمعيات الانتاج التعاونية - ويؤسسها جماعة من العمال غرضهم الرئيسي التخلص من ارباب العمل براس مال اجتماعي يشتركون فيه ويزاولون الانتاج وادارة العمل بانفسهم ويعتبر كل عامل منظم وعامل في الوقت ذاته لذا فالعامل لا يتقاضى اجرا عن عمله بل يتحمل مخاطر الانتاج فله الارباح وعليه الخسارة من هذا يظهر بان جماعات الانتاج التعاونية تتميز بما يلي :
١- ان العامل فيها يعتبر شريكا ومنظما في الوقت ذاته وليس اجيرا .
٢- ان جميع الشركاء عمال يمارسون العمل في المشروع بصورة عملية .
٣- قد تختلف نسبة ما يقدمه كل عامل من راس مال للجمعية التعاونية ولا يعتبر راس المال عاملا منتجا في المشروع اذ لا يعطي الفائدة من الدخل بل يوزع الدخل على الشركاء بنسبة ما قدموه من عمل للمشروع اي بنسبة انتاجهم او بنسبة اجورهم . وبالرغم من نبل اهداف جماعات الانتاج التعاونية التي تعود العمال على الاعتماد على انفسهم وتخلصهم من سيطرة رب العمل خاصة تلك السيطرة التي لم تكن هناك قوانين وانظمة تحددها وتنظم علاقتهم العامل برب العمل كما هي عليه الان نلاحظ ان هذه المشاريع لم تحقق النجاح المرجو لها ويعود سبب قلة نجاح هذه المشاريع الى -
قلة راس المال - ان راس مال الجمعيات التعاونية يتكون بما يقدمه العمال من ادخارهم

- ١- كارتل تحديد الاثمان - وموجبه يلتزم كل عضو بالا يبيع بثمن يقل عن الحد الادنى المتفق عليه . ويجوز البيع باكثر منه .
- ٢- كارتل تحديد مقدار الانتاج - يحدد اولا الانتاج الكلي السنوي لجميع الاعضاء الداخلين في الكارتل ثم يوزع عليهم بنسب معينة حسب الدول وما يصيب كل دولة يوزع بدوره على منتجها وكل عضو يلتزم بعدم تجاوز المقدار الذي حدد له .
- ٣- كارتل توزيع الاسواق - يكون توزيع الاسواق على اساس ينفرد كل عضو في منطقة معينة يحتكر فيها البيع ويلتزم بقية الاعضاء بعدم منافسته فيها .
- ب - المركب - وفيه هيئة مركزية تتولى تنفيذ الاتفاق وتشرف على تطبيق شروطه من قبل الاعضاء ويتخذ ثلاثة اشكال :
 - ١- كارتل توزيع التوصيات وفيه تقدم الهيئة المركزية المشرفة على توزيع التوصيات التي ترد على المشاريح وفقا للعقد واذا تلقى عضو طلبة احاله الى الهيئة .
 - ٢- كارتل توزيع الارباح - وموجبه يدفع كل عضو الى الهيئة مبلغا معين عن كل وحدة يبيعها وهو الفرق بين نفقة الانتاج والحد الادنى لسعر البيع للوحدة الذي تحدده الهيئة . وتوزع الهيئة المبلغ الذي يتجمع لديها اخر السنة على الاعضاء لا بحسب بيعهم ولكن بنسبة متفق عليها سابقا .
 - ٣- كارتل المكتب المركزي للبيع بموجبه يلتزم العضو بان لا يبيع انتاجه الا للمكتب بثمن معين ويتولى المكتب بيع المنتجات باعلى ثمن ممكن وتوزع الارباح بين الاعضاء حسب نسب معينة وهذه من اسلم الطرق لنجاح الكارتل .

اثر الكارتل في الحياة الاقتصادية

أ - محاسنه -

- ١- انه يودي الى الاقتصاد في نفقات الانتاج كنفقات الدعاية والفندوين التجاريين ونفقات النقل وانخفاض اثمان المواد الاولية والقضاء على المنافسة وزيادة الارباح .
 - ٢- تودي الى تحسين حالة العمال وضروف العمل لانها تتصف بالانتاج الكبير فترفع اجورهم وتقلل البطالة .
 - ٣- تحاول الكارتلات تثبيت الاثمان الى حد معقول وهذا يهيم المستهلك وقد يكون العكس اذا رفع الكارتل الاثمان .
 - ٤- يساعد على الاستلاء على الاسواق الخارجية بواسطة سياسة الاغراق وهي عبارة عن رفع الاسعار في الداخل وخفضها في الخارج وهذا يعود بالنفع على الميزان الحسابي للبلد بالرغم ما فيه من اضرار بالنسبة للمستهلك الوطني .
- ب - مساوئه -

- ١- يقضي على المنافسة ويودي الى شكل من اشكال الاحتكار .
- ٢- يعطي الكارتل لاصحاب الاعمال قوة غالبية فتصبح كل المشروعات المنضمة اليه خصما لكل عامل او نقابة تختصم مع احد مكوناته اذا لم تكن هناك رقابة من حكومة تلتزم مصلحة المجموع .

الترست (الشركة الموحدة)

تعريفه - هو اتحاد عدة مشروعات كانت مستقلة من قبل واندماجها في مشروع ضخم واحد جديد خصائصه -

- ١- انه يعمل على افناء المشروعات الضعيفة في مركزها الاقتصادي وتركيز الانتاج في المشروعات الاقوى لتنفرد في السوق .
- ٢- نجاح الترسست اكيد من الناحية الفنية لانه يقوم على اساس الانتاج الكبير وبالتالي يودي الى الاقتصاد في نفقات الانتاج .
- ٣- ينافس المشروعات التي لا تنضم اليه حتى يقضي عليها ليعود فيرفع الاسعار .
- ٤- يسيطر عليه رجال البورصة والمال لا خبراء الصناعة وهؤلاء يبيعون اكبر ربح ممكن بخفض النظر عن حالة السوق في تنظيم الانتاج وقد يودي هذا الى انتكاسه وافلاسسه .

Handwritten text on the right page, appearing to be a continuation of the notes on the left page. The text is dense and covers most of the page area.

انواعه - ياخذ الترتب في تكوينه احدى طريقتين .

١- طريقة الاندماج التام : - وهي ان جميع الشركات التي كونت التيست تحل نفسها وتندمج بكل مالها وما عليها بشركة واحدة جديدة تدار من قبل منظمي الشركات المنحلة . ثم تسحب الاسهم القديمة من المساعمين ويحطون اسهم جديدة باسم الشركة الجديدة اي اتفـاء مشاريع كانت قائمة ليحل محلها مشروع واحد بادارة واحدة وتنتقل حقوق وديون واموال وخدمات المشاريع النحلة لتكون شركة جديدة تصدر اسهم جديدة باسمها لتحل محل اسهم الشركات المنحلة الداخلة في الترتب .

٢- الشركة القابضة - والترتب هنا يختلف عن الاندماج الكلي من حيث بقاء كل مشروع من المشاريع المكونة للشركة القابضة مستقلا من الناحيتين الادارية والاقتصادية والبالية ولا توجد هنا مشاريع تحل ليحل محلها مشروع واحد . اذن يمكن تعريف الشركة القابضة بانها مشروع جديد كبير يولف اضافة الى مشاريع قديمة بحيث يتمكن المشروع الجديد بماله من قسوة مالية ان يساهم بنسب عالية في المشاريع القديمة تمهيدا للسيطرة عليها عند انتخاب مجالس الادارة فيها وعند مناقشة اعمالها في الجمعيات العمومية ليتوصل اخيرا الى القبض على زمام جميع الشركات بتوجيهها الوجهة الاقتصادية التي ترسمها هذه الشركة الجديدة .

اثره في الحياة الاقتصادية :-

١- محاسنه -

- ١- يوئدي الى الاقتصاد في نفقات الانتاج لانه قائم على اساس الانتاج الكبير .
- ٢- انه اقدر على تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك .
- ٣- يوئدي الى تثبيت الاثمان .

ب- مساوئه -

- ١- بالنسبة للمنتجين : وهذا يشمل الذين يصنعون نفس البضاعة التي يصنعها الترتب عندما يعلن الحرب الاقتصادية عليها عن طريق المنافسة كما يمتنع عن التعامل مع التجار الذين يتعاملون معها حتى يقضي عليها بما له من امكانية مالية ضخمة كما يشمل منتجي المواد اولوية حيث يتحكم الترتب في تحديد ثمن شرائها لانه العميل الوحيد الذي يشتري اكثر هذه المواد
- ٢- بالنسبة للعمال : حيث يعرضهم للبطالة كلما اقل الترتب مصنعا من مصانعه اذا وجد نفسه في وضع اقتصادي سيء او عندما يقضي على المشروعات التي لا تتمكن من منافسته وقد يتحكم في تحديد اجور العمال لكن هذا يتوقف على قدرة النقابة من ناحية ومساندة الحكومة لها لضمان اجور معقولة للعمال .
- ٣- بالنسبة للمستهلكين : عندما ينفرد الترتب في السرق ويرفع الاثمان الى حد غير معقول فيتضرر المستهلكون .

تقسيم العمل

ظهرت فكرة تقسيم العمل منذ القدم فكانت كل طبقة تتصرف الى عمل معين فهناك طبقة رجال الدين وطبقة رجال الحرب وطبقة المزارعين وهكذا . ولكن ظهور فكرة تقسيم العمل بصورته العلمية والعملية كان نتيجة لتطورات الحياة الاقتصادية ولتزايد اهمية عنصر العمل في الانتاج وسعد الثورة الصناعية واشاعة استعمال الآلات في الانتاج . ويعرف تقسيم العمل بانه عبارة عن تجزئة العملية الانتاجية الواحدة الى اجزاء متعددة يعهد بتنفيذ كل جزء منها الى عامل او مجموعة عمال بحيث ان تظافر جهود العمال يؤدي الى اكمال العملية الواحدة بسهولة وسرعة واتقان ويعتبر تقسيم العمل شرطا اساسيا لكفاية العمل في الانتاج فقوى الانسان الجسمية والفكرية يجب ان توجه نحو العمل الذي تكون فيه اكثر انتاجا لان جهود الانسان اذا توزعت بين اعمال متعددة ومتباينة فان الانتاج سيكون اقل مما لو خصصت للقيام بعمل معين . ولا يقتصر تقسيم العمل داخل المعمل الواحد وانما يشمل تقسيم العمل لدول العالم ويسمى بتقسيم العمل الدولي فتخصص كل دولة بانتاج سلعة معينة حسب توفر عوامل الانتاج لتلك السلعة فيها وتترك انتاج السلع الاخرى التي لا تتوفر فيها عوامل الانتاج المثالية للدولة التي تتوفر فيها كتحضير سويسرا بصنع الساعات والمانيا بالصناعات الثقيلة وانكلترا بالاقمشة .

مزايا تقسيم العمل •

- ١- ان تقسيم العمل يودي الى سهولة اداء العملية الانتاجية من قبل العمال من الناحية العضلية والفكرية لصغر العملية الانتاجية التي يوديها العامل •
- ٢- ان زيادة مهارة العامل نتيجة لتكراره انتاج العملية الواحدة ادى ذلك الى زيادة الانتاج وتحسينه كما يودي الى الاقتصاد في الوقت •
- ٣- ان زيادة الانتاج يودي الى انخفاض الاثمان فيرتفع مستوى معيشة العامل وذوى الدخول القليلة •
- ٤- ان تقسيم العمل ادى الى امكان استغلال العمال كل حسب كفاءتهم وحسب ميولهم و رغباتهم

التنظيم العلمي للعمل (ترشيد العمل)

ان ترشيد العمل هو تنظيمه وفق الاسس العلمية وحركة الترشيح حديثة ترجع الى مطلع القرن العشرين وسبب ذلك ان الماكنة كانت مصدرا لا ينضب للريح الوفير ومن ثم لم يكن هنالك ما يدعو المنتجين الى التفكير في تنظيم العمل في داخل المصنع تنظيما علميا وقد ابتكر اصحاب الاعمال والمهندسين طرقا مختلفة لتنظيم العمل طبقوها في مشروعاتهم وعادت عليهم وعلى المجتمع بالمنافع واهمها طريقة تايلر وطريقة فورد وطريقة مستر برك •

١- طريقة تايلر - نشأ تايلر طريقته في تنظيم العمل سنة ١٩١١ وهو مهندس امريكي طبقها في المصانع التي كان يديرها او في مصانع اخرى والغرض الذي يهدف اليه هو زيادة انتاجية العامل وزيادة اجره دون ارهاق وانتشرت طريقته في الولايات المتحدة واوربا وظهرت طريقة مشابهة لها في روسيا وقد خطا تايلر خطوات مختلفة للوصول الى ذلك هي -

- ١- لاحظ حركات العامل وقت العمل وقسمها الى ايسر اجزائها وقاس الوقت الذي تحتاجه كل حركة منها بالة (الكرونومتر) التي تقيس الحركات لمدة ١/١٠٠ من الدقيقة •
- ٢- قسم هذه الحركات الى حركات مفيدة تتصل بالانتاج فاحتفظ بها وحركات غير مفيدة لا تتصل به فنية العمل الى تركها والاستعاضة عنها بحركات مفيدة • وترتب على ذلك ان وضع حدا ادنى للانتاج فمن لم يستطع من العمال تحقيقه فان تايلر يستغني عنه • ومن استطاع ان يتجاوز هذا الحد الادنى في الانتاج فانه ياخذ زيادة على اجره المتفق عليه حتى تبلغ هذه الزيادة ٦٠ ٪ من الاجر الاصلي ولا يزيد الاجر بعد ذلك مهما زاد الانتاج •
- ٣- تقوم هيئة برقابة العمال والعمل وتنظيم العمل بحيث يكون العامل على علم بطريقة تنفيذ العمل المحدد له قبل ان يدخل المصنع •

٤- ادوات العامل والمواد الاولية التي يحتاجها يجب ان تساء له فتمنر من امامه حتى لا يضيع وقتا في الانتقال اليها او الانحناء لاختذها • وقد نجحت هذه الطريقة في الصناعة التي يمكن تقسيم العمل فيها والتي تستعمل عددا كبيرا من العمال وقد ادت في بعض الصناعات كالتعدين والشحن والبناء الى نتائج عظيمة جدا •

ورغم المنافع التي سببتها هذه الطريقة لاصحاب الاعمال بان زادت انتاجهم وارباحهم وللعمال بان رفعت اجورهم وقللت من ساعات عملهم وللمستهلكين بان خفضت سعر البضاعة لانها ادت الى تخفيض نفقات الانتاج •

ولقد لقيت نقدا من اوساط العمال ومن النقابات باعتبار انها تودي الى ارهاق العمال وتنظيم حركاتهم بدقة وربطهم بالالة ربطا دقيقا وانتقدت كذلك لان الزيادة في الاجور للذين يتجاوزون الحد الادنى لا تقف عند حد مهما زاد الانتاج بعد ذلك ويجب في رأيهم ان تستمر هي الاخرى في الزيادة • ويرد تايلر على هذا النقد قائلا = ان الزيادة في الانتاج ترجع الى جهود المنظم بدليل ان شروط العمل وساعاته قد تحسنت عن ذي قبل ولذلك فان الزيادة في الانتاج من حق المنظم •

طريقة فورد - وتقوم طريقة فورد على اسس مختلفة •

- ١- الاساس النفسي - وهو تهيئة العوامل التي تجعل في العامل استعدادا للعمل ولزيادة الانتاج بان يوجهه الى العمل الذي يتفق مع رغبتة ونفسيته وبان تكون الالات بحيث تريح العامل الذي يشتغل امامها •
- ٢- الاساس المادي التنظيمي - ويقوم على وجوب الاستفادة من العامل ومن الالة اوسع الاستفادة

وهو يتأثر بذلك بطريقة تأييل مع فرق هو ان فورد لا يلزم العامل بحركات معينة مقدرة ولكنه يحدد للعمل بمجموعته وقتا يجب ان يتم فيه .

٢- الاساس الاجتماعي - ويرى فورد على ضوءه ان المشروع الاقتصادي ((مرفق اجتماعي)) الغرض منه اشباع حاجة اجتماعية وتسهيل الحصول على الاموال لكل فرد . ولذلك فان المشروع والعمل ليسا في صالح العامل او رب العمل ولكنهما في صالح المجتمع ولذلك يجب ان يتعاون العمال واصحاب الاعمال على زيادة الانتاج لانهم جميعا يودون وظيفه اجتماعية . وما منفعتهم الشخصية الا لقاء تقديمهم الحاجات للمنفعة العامة .

٣- يربط فورد بين اجور العمال والاستهلاك ويرى ان العامل مستهلك وانه اذا ازدادت قدرة العامل على الاستهلاك انتعشت الحالة الاقتصادية ولذلك دفع فورد عماله اجور مرتفعة اكثر مما دفع اى مشروع آخر لعماله وهذا يودي - من ناحية ثانية - الى اخلاص العمال في عملهم ولصاحب العمل .

٤- وقد عمد فورد الى طريقة المصناعات المتكاملة بان قام هو بانتاج جميع ما تحتاجه السيارة من ادوات حتى انه يملك مناجم للحديد واخرى للفحم لان الصناعة المتكاملة من شأنها ان تقلل من نفقات الانتاج حيث لا يدفع المنتج للمنتجين الاخرين الذي يشتري منهم حاجياته ارباحا ويكتفي هو بربح زهيد من كل طرف الانتاج يجمع في النهاية مبلغا كبيرا .

النقابات وتشريح العمال

النقابة عبارة عن تنظيم اجتماعي يضم عدد من العمال الذين تتقارب مصالحهم فغرضها الدفاع عن هذه المصالح بكل الوسائل المشروعة تحدوها وحدة المصير المشترك .

يعتبر التنظيم النقابي حديث في وجوده ويرجع الى القرن التاسع عشر حيث قرن الانقلاب الصناعي حيث اخذ العمال يشعرون بضرورة التكاتف فيما بينهم للحد من استغلال المنتجين لهم اشكال النقابة : تتخذ النقابة العمالية شكلين :-

١- نقابة مهنية وتضم جماعة من العمال يمتهنون مهنة واحدة كنقابة عمال البناء ونقابة النجارة .
٢- نقابة صناعة = وتضم عدد من العمال ضمن صناعة واحدة وان كانت مهنة البعض منهم تختلف مهنة البعض الاخر كنقابة التعدين وهذه النقابة هي اوسع من سابقتها من الناحية العددية والاقتصادية . وهناك تنظيم اخر وهو الاتحاد الذي يضم عدد من نقابات مهنية او صناعية او كليهما فيشكل اتحاد عام لنقابات العمال في بلد معين يضم كافة عمال ذلك البلد ويكون الاتحاد اعلى هيئة تنظيمية للعمال اقوى تأثيرا في تحقيق مطالب العمال المشروعة . وهناك الاتحادات الدولية التي تنم نقابات واتحادات اكثر من دولة واحدة حيث يقدم كل اتحاد في دولة المساعدة المناسبة لاتحاد الدولة الاخرى .

ان حق منح العمال حقوقهم في التنظيم النقابي لم يعترف به بسهولة في كثير من دول العالم ففي العراق تأسست اول نقابة عمالية للسلك الحديدية بعد اضراب سنة ١٩٢٧ بسنتين . وبعد تشكيل الحكم الوطني في العراق على اثر ثورة ١٤ تموز الخالدة منحت حكومة الثورة حق التنظيم النقابي وتنظيم الاتحادات والجمعيات والاحزاب فتشكلت مختلف النقابات والجمعيات والاتحادات كنقابة المعلمين والمحامين (قديمة) والمهندسين والبنائين وعمال النفط والمطاعم والمستخدمين والحدادين . . . على اساس ان يكون هدف هذه التنظيمات خدمة وطننا العزيز .
اهداف النقابة (اغراضها)

تهدف النقابة بانواعها بصورة عامة - عدا اهداف كل نقابة - الى الامور التالية ١- زيادة اجور العمال ٢- تحسين ظروف العمل ٣- الدفاع عن مصالح العمال ضد الفصل الكيفي ٤- مكافحة البطالة والقيام بمشاريع من شأنها ان توظف العمال في اوقات الازمات ٥- الزمان الاجتماعي بمساعدة اعضائها في حالة عجزهم عن العمل لاي سبب كما تمنح اعضائها العاطلين دخولا بسيطة حتى يجدوا عملا ٦- تثقيف العمال من الناحية المهنية والعلمية والاجتماعية والمهنية .

وسائل تحقيق اهداف النقابة :

١- المساواة الاجتماعية - وبموجبها تتداول النقابة مع ارباب العمل على ما هو مختلف عليه للوصول الى حلول تضمن مصلحة الطرفين .

الاضراب الجماعي - وذلك في حالة فشل المساومة الجماعية وذلك بامتناع جميع اعضاء النقابة عن العمل ما لم تلبى مطالبهم ولا ينجح الاضراب الا اذا كانت النقابة في مركز اقتصادي يمكنها من دفع جزء من اجور العمال اليومية حتى يستمرروا على الاضراب . ولا بد ان نذكر هنا في هذا الصدد يجب ان تكون مطالب العمال معقولة بحيث انها لا تلحق خسارة برب العمل فيضطر الى غلق مشروعه لان الاضراب وخلق المشروع هو في الواقع ليس من صالح العمال ورب العمل والمستهلكين

تشریح العمــــل

ان تردى حالة العمال على اثر الانقلاب الصناعي وانحطاط مستوى معيشتهم واستغلالهم من قبل رب العمل وتشغيل الاطفال والنساء في المناجم ساعات طوال وغيرها من تعسف ارباب العمل دفع كثير من الحكومات الى اصدار تشريعات لحماية العمال كتحديد ساعات العمل وشروطه والتأمين على العمال ضد الاخطار وغيرها وظهرت فكرة تشريعات العمال في سويسرة سنة ١٨٤٩ كما اسست منظمة العمل الدولي بعد الحرب العالمية الاولى لتحقيق رفاهية العمال ولم يشرع في العراق اي تشريع لتنظيم العمل في العراق الا في سنة ١٩٢٦ عندما حددت شروط العمل وساعاته وتخصيص العمال لكن ذلك كان حبرا على ورق .

ساعات العمل

اصدرت الحكومات التشريعات الخاصة بتحديد ساعات العمل وجعلتها ٨ ساعات يوميا بعد ان كانت ١٠ ساعات وتعمل نقابات العمال على تخفيض ساعات العمل الى اقل من ٨ ساعات . يتعمد بيوم العمل عدد الساعات التي يقدم بها العامل جهده في سبيل الانتاج وقد كانت في مطلع القرن التاسع عشر ١٢ ساعة يوميا وفي مطلع القرن العشرين ١٠ ساعات حتى بدأت تنظيمات العمال تزدهر في العالم فاصبحت ساعات العمل ٨ ساعات يوميا ولا زالت نقابات العمال تطالب بتخفيض ساعات العمل وذلك بسبب تطوير وسائل الانتاج حيث ان هذا التطوير قد ادى الى زيادة الانتاج فلا بد للعامل وان ياخذ نصيبه من الراحة .

الصالحه والتحكيم

وهي من الوسائل السلمية التي تتخذها النقابات للقضاء على الخلافات الناشئة بين اصحاب الاعمال والعمال ويقصد بالصالحه اجتماع اصحاب الاعمال والعمال لحل النزاع وفي حالة عدم التوصل الى الحل سلميا يلجأ الطرفان الى مجلس التحكيم وهي عبارة عن لجان يتفق ارباب الاعمال مع العمال على انتخاب اعضائها لغرض وجيهة نظر كل فريق عليها والحكم الذي يصدر عنها يلتزم كل فريق باطاعته .

احوال العمال في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي

ان حالة العامل في النظام الرأسمالي في اواخر القرن التاسع عشر كانت سيئة حيث كان النساء والاطفال يشتغلون باجور زهيدة ولمدة اكثر من ١٣ ساعة يوميا . وكان خطر البطالة يتهددهم بسبب التطور الكيفي وبسبب كساد الانتاج والمنافسة كل هذا وضع العمال الى التكتل وتاليف النقابات للدفاع عن حقوقهم ومع ذلك حتى في العصر الحاضر ان البطالة تهدد العامل في البلاد الرأسمالية وان رب العمل غير ملزم بالاستمرار في الانتاج بسبب نظام المنافسة الحرة التي تدفع رب العمل احيانا الى غلق العمل او الاقتصاد في نفقات الانتاج ومنها اجور العمال . كما ان تنافس العمال فيما بينهم للحصول على العمل يودي الى انخفاض الاجور ايضا . ان قوة العمل في النظام الرأسمالي هي السلحة التي يشتريها رب العمل وان قوة العمل هذه تقسم الى قسمين هي العمل الضروري الذي يدفع مقابلته والعمل الفائض ولا مقابل له . ولكن حين يتسلم العامل اجرة لا يبدو واضحا له ان اجره عبارة عن قيمة العمل الضروري وحده بينما يذهب العمل الفائض الى الرأسمالي دون مكافاة عنه وهي تشكل الربح . وعلى هذا تبدو الاشياء في ظل الرأسمالي كما لو ان العامل يدفع له مقابل عمله كله .

كما ان العامل في النظام الرأسمالي حر في اختيار عمله والاستمرار عليه او تركه اما احوال العامل في المجتمع الاشتراكي فان معدل ساعات العمل اليومية هي بصورة عامة اقل من عدد الساعات في النظام الرأسمالي وفي بعض المصانع يشتغل العامل في الاسبوع خمسة ايام فقط . اما رب العمل

في النظام الاشتراكي فلا وجود له إذ أن الدولة هي التي تمتلك وسائل الانتاج لذا فإن فائض القيمة الذي يستولي عليه رب العمل في النظام الرأسمالي ينعدم في النظام الاشتراكي . فكل حسب عمله . ونلاحظ أن مستوى الاجور النقدية التي يتسلمها العامل في النظام الاشتراكي تظهر لأول وهلة اقل نسبيا من مستوى الاجور النقدية في النظام الرأسمالي الا اننا نلاحظ ان مستوى الاجور الحقيقي للعامل في النظام الاشتراكي هي مرتفعة وذلك بسبب ما يحصله من الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المجانية والتي يدفع ثمنها العامل في النظام الرأسمالي .

دور السلطات العامة في الاقتصاد الوطني

لم تكن الدولة حتى اواخر القرن التاسع عشر وفقاً لمفهومه الدولة انذاك سوى هيئة عليا تشمل السلطة العامة غرضها الدفاع عن اى عدوان خارجي ومحافضة الامن الداخلي فكان اثرها في الاقتصاد الوطني بتأثير المتفرج لا تتدخل في شؤون الانتاج والتوزيع وتنظيم علاقات الافراد الاقتصادية الا ان تطور مفهومه الدولة وظهور فلاسفة واقتصاديين في اواخر القرن التاسع عشر نادوا بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني على نطاق واسع بصورة مباشرة وغير مباشرة بحيث تسعى الدولة بسلطاتها العامة ان تتبع كل الوسائل الممكنة لزيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي في سبيل الوصول الى تحقيق الرفاه العام لابناء الشعب وهو اسمى غرض من اغراض وجود الدولة وذهب الفلاسفة الاشتراكيون الى ابعد من ذلك حيث قالوا بان الدولة هي المسؤولة الاولى لا لتنظيم الاقتصاد الوطني عن طريق التدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في علاقات المنتجين بالمستهلكين بل تكون الدولة بمثابة المنظم وتحل محل كافة المنتجين والمنظمين وترسم التخطيط وتتبع الاقتصادى لكل مشروع من المشاريع فيها . من هذا يظهر بان هناك فلسفتان حاليا الى ترك الافراد حريتهم بممارسة نشاطهم الاقتصادى في الانتاج ضمن القوانين والقواعد المنظمة لنشاطهم المذكور فتكون الدولة بمثابة المشرفة على الاقتصاد الوطني والموجه له والثانية تاخذ على عاتقها مهمة المنتجين جميعهم فتكون بمثابة المنظمة للانتاج وللإقتصاد الوطني وتحجب ذلك عن الافراد .

نمو النفقات الحكومية : نتيجة للتطورات الاقتصادية والحركات الاجتماعية والتبدلات السياسية فقد اقلح فلاسفة واقتصادى العالم المقدمين جميعهم عن فكرة النظام الحر (النظام الفردى) الذى كان يترك للافراد الحرية التامة في تصرفاتهم الانتاجية دون تدخل من الدولة وطالبوا بضرورة تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية عن طريق اخذ واجبات جديدة على عاتقها غير واجبي الدفاع والامن ونتيجة لهذه الفلسفة الحديثة لمفهومه الدولة بدأت تتزايد النفقات العامة للدولة التي عرفها الاقتصادى الالماني (فاكنر) بانها الطريق المجدية للمساهمة في تنظيم الحياة الاقتصادية الناجم عن توسيع وظائف الدولة وتكثيفها . وتأخذ النفقات العامة للدولة بمفهومها الحالية احد شكلين فهي إما ان تكون كمنح تمنحها الدولة للافراد المعوزين او للمشاريع والمنظمات او ان تكون كاشمان لمشترياتهم لقاء حصولها على الخدمات او السلع فما تدفعه الدولة من اموال الى الافراد او المنظمات او الجمعيات يشكل الجزء الاول من النفقات العامة وهو المنح وما تدفعه الدولة من رواتب لموظفيها لقاء شرائها لجهودهم خدمة للصالح العام وما تدفعه من اجور للعمال وما تتعاقد به مع المقاولين والمتعهدين لتأسيس مشاريعها العامة يشكل الجزء الثاني من النفقات العامة الذى هو عبارة عن شراء المجهود والسلح المختلفة .

ومن اهم الاسباب المؤدية لزيادة النفقات الحكومية ونموها هي :-

- ١- اتساع مفهومه الدولة - فقد اصبحت مسؤولة حالياً لا عن الدفاع والامن وحسب بل هي المسؤولة عن تقديم مختلف الخدمات الاخرى كالتعليم والصحة مثلا .
- ٢- المصروفات العسكرية - ازدادت نفقات الحكومة نتيجة لتخصيص جزء كبير من ميزانيتها العامة للنفقات العسكرية وللمواد الحربية .
- ٣- الترفيه الاجتماعى - تسعى الدولة حالياً فيما تسعى اليه الى تامين الترفيه الاجتماعى لابناء شعبها وما يتطلب ذلك الى نفقات طائلة وازيادة السكان اثر كبير في زيادة النفقات .
- ٤- الانعاش الريفي - اتجهت اغلب الدول الى انعاش الريف وتطويره وتامين الحياة السعيدة فيه .
- ٥- الازمات الاقتصادية نتيجة لتطور وسائل الانتاج فقد اصبحت ازمات الافراط في الانتاج حادة وقاسية تتطلب من الدولة التدخل السريع للقضاء عليها وما يتطلب ذلك من نفقات طائلة .
- ٦- تطور الحياة - لم تكن هناك اى نفقات عامة تقدمها الدولة للدعاية كما هي عليه الحال الان

نقات دور الاذاعات والتلفزيونات ووكالات الانباء والتمثيل السياسي والمنح التي تقدمها الدولة لدول اخرى وفقا لمبادئ التعايش السلمي في ظروف خاصة والمنح الخاصة للمنظمات والجمعيات الوطنية وغير ذلك مما لا يدخل في حصر يشمل جزءا كبيرا من النفقات العامة .

٧- مشاريع مضاعفة الناتج القومي - هناك مشاريع جارية تتطلب نفقات طائلة تقوم بها الدولة كمشاريع الري والبزل وطرق المواصلات والتصنيع تتطلب نفقات طائلة لمدة طويلة من الزمن قبل ان تبدأ تلك المشاريع بانتاجاتها الهائلة ذات الاثر الكبير في مضاعفة الناتج القومي .

ويجب توفر عاملين في النفقة لكي تعتبر من النفقات العامة :-

- ١- ان تقدم من احد اشخاص القانون العام كالدولة والبلديات وامانة العاصمة مثلا .
- ٢- ان يكون غرضها اشباع حاجة عامة انية او لغرض غير عام كما في حالة الدخ للمعوزين .

الميزانية العامة : تتبع جميع الدول وسيلة تشريع قانون للميزانية العامة سنويا وهي عبارة عن مجموعة النصوص المنظمة للنفقات والايادات العامة والتي تبين اوجه تصريف النفقات العامة ووسائل جمع الايرادات العامة وتقدم الميزانية على اسس تخمينية تقديرية وللميزانية اهمية كبيرة خاصة بعد ان اتسعت نفقات الدولة فلكي تصرف النفقات العامة في اوجهها الخيرة للمجتمع تقيد السلطة التنفيذية بتانون الميزانية العامة بعد دراسة دقيقة والاهمية الثانية لها انها تتضمن ضرائب ورسوم تقح على كاهل المواطنين فمنعا للتعسف الذي قد يحصل في جمع الضرائب ونسبها يقرر ذلك بقانون .

ولكل دولة طريقته لتشريع قانون الميزانية والطريقة المتبعة في العراق بعد ثورة ١٤ تموز هو ان تقوم وزارة المالية بالاتصال رسميا بكافة الوزارات لتقديم تخميناتها في الايرادات والمصروفات وتجمع تلك المعلومات وزارة المالية وتعديل فيها ثم تقدمها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها وترفع الى مجلس السيادة وبعد المصادقة عليها تصبح قانون واجب التنفيذ .

الموارد العامة

الموارد العامة هي منابع التي تستقي منها الدولة اللازمة لسد نفقاتها العامة . وقد وصفها علماء المالية حسب طبيعتها الى موارد الزامية وموارد اختيارية .

الموارد الزامية والموارد الاختيارية

فالموارد الزامية التي تحوزها الدولة بمالها من سلطان على رعاياها والقاطنين في ديارها

واهمها :-

- ١- الضرائب والرسوم والاتاوي التي تجبها الدولة بموجب حقها الدستوري بفرض التكاليف العامة وجبايتها .
 - ٢- الغرامات والعقوبات التي تخصها الدولة بمالها من سلطة عقابية .
 - ٣- الموارد الناشئة نزع الملكية باسم المنفعة العامة .
- اما الموارد الاختيارية فهي التي يدفعها الافراد الى الدولة بطوعهم واختيارهم وقد تكون هذه الموارد بدون عون كالهبات والتبرعات او بعوض كالقروض واثمان ما يشتريه الافراد اختيارا من مصنوعات الدولة ومنتجات او من احتكارات الحكومة لبعض المصالح كتوريد المياه والنور وايرادات السكك الحديدية وارث من يموت بدون وارث .

الضرائب

الضريبة - مبلغ من المال يدفعها الفرد الى خزانة الدولة بصورة الزامية في حدود القوانين واللوائح المشرعة للبلد .

قواعد الضريبة :- يلاحظ عند تشريع اي ضريبة قواعد يجب توفرها ومن هذه القواعد ان تكون الضريبة يجب ان يخضع لها كافة الافراد بلا تمييز كل حسب قدرته وايراده ويجب ان تكون الضريبة معلومة لدى المكلف بدفعها ويجب ان تكون نفقات جبايتها قليلة ويجب ان يكون موعد دفع الضريبة ملائم للمكلف بدفعها لا تسبب له ارهاق .

انواع الضرائب - تقسم الضرائب بصورة عامة الى قسمين

- ١- الضرائب المباشرة - وهي تلك الضريبة المكلف بدفعها الشخص نفسه ولا يصح ان يتحمل عبوها غيره كضريبة الدخل وضريبة التركات ورسوم السيارات والاسلحة .

